ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

التعايش مع أزمة كورونا.. استجابات متعددة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

MAY 2020

العدد (٣)

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

التعايش مع أزمة كورونا.. استجابات متعددة

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

د. خالد حنفي
تحرير

المستشارون والخبراء

(بترتيب الإصدار)

د.محمد كمال — د.دلال محمود — د.جمال عبد الجواد — د.نهى بكر

د.رغدة البهي — د.أحمد أمل — أحمد عليبه

الفريق البحثي

نوران عوضين
نرمين سعيد
آية عبد العزيز
نسرين الصباحي
فردوس عبد الباقي

مها علام
د.عمر الحسيني
شيماء عرفات
شادي محسن
هايدي شافعي

محمود قاسم
كَنزي سيرِج
إيمان ممدوح
أمل إسماعيل

إخراج فني
أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

المحتويات

الافتتاحية: الانفتاح التدريجي ما بعد أزمة كورونا 5

قضايا دولية 6

- استجابات متباينة للاستحقاقات الانتخابية في زمن كورونا 7
- كيف تعامل صندوق النقد والبنك الدولي مع أزمة كورونا؟ 10
- تأثيرات أزمة كورونا على قوة الصين في النظام العالمي 14

قضايا الأمن والدفاع 18

- موقف السودان إزاء سد النهضة.. مؤشرات متضاربة 19
- لماذا تتضاءل فرص الإدارة الذاتية في جنوب اليمن؟ 23
- دوافع تحرك القوى الإقليمية والدولية في سوريا 27

قضايا السياسات العامة 32

- تطور الإنفاق على الصحة في الموازنات المصرية 33
- جهود حكومية مصرية لمساندة متضرري كورونا 38
- حدود جاهزية البنية الرقمية المصرية لأزمة كورونا 41

قضايا نوعية 46

- اتجاهات انكماشية للاقتصاد العالمي بعد كورونا 47
- أسباب تصاعد «الكورونوفوبيا» وسبل مواجهتها 50
- مداخل حكومية متعددة لإدارة أزمة وباء كورونا 53

كيف يفكر العالم؟ 56

- متطلبات إعادة فتح الاقتصاد بعد أزمة كورونا 57
- أهداف الدبلوماسية الصحية الصينية تجاه إفريقيا 60
- ديون الدول النامية.. أزمة تلوح في الأفق 63

بيانات وإحصائيات 66

- كورونا تضرب السياحة حول العالم 67

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٣) - ١٥ مايو ٢٠٢٠

الانفتاح التدريجي ما بعد «كورونا»

لا تزال أزمة (كوفيد-١٩) مهيمنة على **«تقديرات مصرية»** في عددها الثالث. وكما هو الحال في كل العالم فإن «صيحة» أو «مفهوم» «العودة إلى الحياة الطبيعية» هو المسيطر على التفكير العالمي والمحلي والسياسات المترتبة عليه. البداية تكمن في التطلع إلى المستقبل، أو المرحلة التي تلي السيطرة على الفيروس الخطير، وتتلاءم مع توقع ظهور دواء أو أدوية ولقاحات تتعامل مع المرض، مع الاستعداد لاستخدام أدوية مرحلية تُخفف من الآلام ويجري استخدامها في الحالات الحرجة.

الاتفاق العام في الخطاب العالمي والمحلي هو على التدرجية في الخطوات، ومصاحبة كل خطوة عملية على الانفتاح الاجتماعي بالكثير من الإجراءات الاحترازية التي تُلقي عبئًا كبيرًا على المواطنين أنفسهم باعتبارهم المصدر للفيروس من ناحية، والهدف من ناحية أخرى. الاتجاه نحو العودة للحياة الطبيعية يستند عالميًّا ومحليًّا إلى التجربة العالمية التي باتت غنية، والتي أخذت خطوات واسعة في: تايوان، وكوريا الجنوبية، وفيتنام، وهونج كونج، والسويد، والتي جعلت من شهر مايو فترة البداية في دول أوروبية، مثل: ألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا.

في مصر، بدأت خطوات محدودة مع شهر رمضان المعظم، وأعلن رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولي أن خطوات أوسع سوف يتم اتخاذها بعد عيد الفطر المبارك، أي في الأسبوع الأخير من مايو. هذا العدد من «تقديرات مصرية» يأخذ كل ذلك في الاعتبار، فقسم القضايا الدولية يتابع التجارب الدولية للانتخابات في زمن الكورونا، كما يتابع سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إزاء الأزمة، وتأثيرات الأزمة على مكانة الصين الدولية. وكذلك يفعل قسم السياسات العامة بمتابعة سياسات الحكومة المصرية في موازنة الصحة، ومساندة المتضررين من الأزمة، ومدى جاهزية البنية الرقمية المصرية لأزمة كورونا.

ويسير على المنوال نفسه أقسام القضايا المنوعة، وتقديم الكيفية التي يفكر بها العالم إزاء الأزمة خلال مراحلها وما يترتب عليها من نتائج. ولكن «تقديرات مصرية» لا تتبع فقط الأزمة ونتائجها والسياسات التي تُتخذ إزاءها، ولكنها أيضًا تدرك أن العالم لم يبدأ -وأيضًا لن ينتهي- مع الأزمة، وإنما كما يظهر من قسم «قضايا الأمن والدفاع» فإن القضايا الحاكمة في إقليم الشرق الأوسط لا تزال تتفاعل وفق قواعدها الخاصة السابقة واللاحقة للأزمة، وهو ما يظهر من دراسة حالات موقف السودان إزاء سد النهضة الإثيوبي، وفرص فرض الإدارة الذاتية في جنوب اليمن، وتحركات القوى الإقليمية والدولية في سوريا. لا يزال العالم يدور حول أزمة كورونا، ولكن ليست الأزمة وحدها هي التي تُحرك العالم.

قضايا دولية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٣) - ١٥ مايو ٢٠٢٠

1. استجابات متباينة للاستحقاقات الانتخابية في زمن كورونا
2. كيف تعامل صندوق النقد والبنك الدولي مع أزمة كورونا؟
3. تأثيرات أزمة كورونا على قوة الصين في النظام العالمي

1 استجابات متباينة للاستحقاقات الانتخابية في زمن كورونا

مع وجود استحقاقات انتخابية مصرية في العام ٢٠٢٠، على رأسها انتخابات مجلس النواب؛ فإن ثمة أهمية لمعرفة تجارب الدول الأخرى في التعامل مع هذه الاستحقاقات، خاصة مع عدم القدرة على تحديد موعد معين لانتهاء جائحة كورونا. إزاء ذلك، تراوحت استجابة الدول ما بين الالتزام الانتخابي، أو الإلغاء، أو التأجيل، أو البحث على طرق بديلة للتصويت. إذ قررت قرابة ٥١ دولة ومنطقة في جميع أنحاء العالم تأجيل الانتخابات على المستويين القومي أو المحلي، بسبب أزمة كورونا، بينما قرر ما لا يقل عن (١٨) دولة ومنطقة إجراءها رغم هذه الظروف.

استجابات متباينة

- **إجراء الانتخابات:** إذ اتجهت بعض الدول إلى إجراء الانتخابات بالطريقة المعتادة في مواعيدها التي كانت مقررة سلفًا وفقًا للدستور والقانون، انطلاقًا من رؤيتها التي تقوم على أن أي حدث استثنائي لا ينبغي له أن يُعرقل مسار العملية الديمقراطية. يأتي على رأس هذه الدول، كوريا الجنوبية التي استطاعت إجراء انتخابات آمنة لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية، شارك فيها ما يقرب من ٢٩ مليون شخص في منتصف أبريل الماضي.

  - تم تجهيز كل مكان اقتراع في كوريا الجنوبية بمطهر لليدين وقفازات، كما تم فحص درجة حرارة الناخبين عند دخولهم، مع الإبقاء على مسافات التباعد الاجتماعي، إذ تم الانتظار في طوابير عند علامات معينة تتباعد بين بعضها بعضًا بمسافة ثلاثة أقدام. ووصلت نسبة التصويت إلى حوالي ٦٦٪ من ٤٤ مليون ناخب في البلاد، لتكون بذلك النسبة الأعلى منذ عام ١٩٩٢.

  - من أبرز الأمثلة الأخرى التي أجرت الانتخابات، إسرائيل (تم إجراء الانتخابات التشريعية في ٢ مارس الماضي). وفرنسا (الجولة الأولى من الانتخابات المحلية في ١٥ مارس الماضي). ومالي (إجراء الانتخابات العامة في ٢٩ مارس الماضي).

- **تأجيل الانتخابات:** لجأت بعض الدول إلى تأجيل الانتخابات بسبب أزمة كورونا، أملاً منها في انحسار الأزمة وآثارها في غضون الشهور القليلة المقبلة. ووفق هذه الرؤية، تَعْمِدُ الدول إلى تأجيل الانتخابات انطلاقًا من أن التجمعات تؤدي إلى الانتشار الأوسع للوباء، وتتناقض مع إرشادات التباعد الاجتماعي وتقليل الاختلاط إلى أدنى حد. بينما تتجه بعض التحليلات إلى اعتبار تأجيل الانتخابات وسيلة النظام الحالي للاحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة. ومن بين أبرز الدول التي تبنت هذا النهج:

- جنوب إفريقيا (تعليق الانتخابات الفرعية البلدية، وتسجيل الناخبين من مارس إلى مايو ٢٠٢٠).
- سوريا (تأجيل الانتخابات البرلمانية من ١٣ أبريل إلى ٢٠ مايو ٢٠٢٠).
- فرنسا (تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في ٢٢ مارس ٢٠٢٠).
- إثيوبيا (تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان مقررًا إجراؤها في أغسطس المقبل).
- روسيا (تأجيل الاستفتاء على الدستور الذي كان مقررًا في ٢٢ أبريل ٢٠٢٠، وتأجيل جميع الانتخابات المقرر إجراؤها في الفترة من ٥ أبريل إلى ٢٣ يونيو إلى فترة لاحقة).
- الولايات المتحدة (تأجيل الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحي الرئاسة داخل الأحزاب في ١٤ ولاية من بينها نيويورك).
- مالاوي (طلبت اللجنة الانتخابية تعليق تسجيل الناخبين قبل الانتخابات الرئاسية الجديدة المقرر إجراؤها في ٢ يوليو ٢٠٢٠).
- شيلي (وعد الرئيس الشيلي «سيباستيان بينيرا» بإجراء استفتاء على دستور جديد كان مقررًا له هذا الشهر، ولكن تم تأجيله حتى أكتوبر المقبل).

- **التصويت بطرق أكثر مرونة:** اتّجهت بعض الدول إلى عقد الانتخابات في ظل جائحة كورونا عبر تطوير طرق للتصويت أكثر مرونة وملاءمة لإرشادات التباعد الاجتماعي، كالتصويت عبر البريد، والتصويت الإلكتروني. وتتجه أغلب التحليلات إلى اعتبار هذا الخيار من أفضل الخيارات، بسبب كونه ذا

تأثير مزدوج يراعي الإرشادات الخاصة بمواجهة كورونا، ويحفز على استمرار مسار العملية الديمقراطية في الوقت ذاته. ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك:

- ألمانيا (عقدت ولاية بافاريا الجولة الأولى من الانتخابات المحلية في ١٦ مارس ٢٠٢٠، عبر التصويت الشخصي في مراكز الاقتراع والتصويت البريدي. أما انتخابات الجولة الثانية التي جرت في ٢٩ مارس ٢٠٢٠، فتمت عبر التصويت البريدي بالكامل).
- بولندا (سيجري التصويت خلال الانتخابات الرئاسية المقررة في مايو ٢٠٢٠ عبر البريد فقط، مع غلق مراكز الاقتراع، حيث رفض حزب القانون والعدالة الحاكم دعوات تأجيل الانتخابات).
- أيسلندا (سمحت الحكومة للمواطنين بالاختيار الإلكتروني لمرشحيهم خلال الانتخابات الرئاسية).

أدوات تصويتية

- **يمكن القول** إن الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا ليست لها حدود زمنية محددة، وبالتالي فلا بد ألا تعيق الأزمةُ -حال استمرارها- مسار العملية الديمقراطية. لذا، فعلى الدول الشروع في تبني إجراءات أكثر مرونة وتكيفًا مع الأزمة. في هذا السياق، لا يمكن الاعتماد فقط على مراكز الاقتراع حتى وإن تم اتّباع الإرشادات الطبية والإجراءات الاحترازية المرتبطة بجائحة كورونا، كاستخدام الأقنعة الواقية، والقفازات، ورش المطهرات والمعقمات، والإبقاء على مسافات التباعد الاجتماعي. **ومن بين أبرز الأدوات التي يتم الاعتماد عليها:**

  - تعتبر آلية التصويت عبر البريد آلية مناسبة للظروف المرتبطة بجائحة كورونا، حيث إنها ستمنع التزاحم، وستُبقي على التباعد الاجتماعي، حيث سيتم تسليم جميع بطاقات الاقتراع بالبريد، وسيودِع الناخبون بطاقات الاقتراع في صناديق بريد خاصة في مناطقهم المحلية، ليتم إرسالها للفرز بعد ذلك. وفي المقابل، تتطلب هذه الآلية ضرورة إعلام المواطنين بالخطوات والإجراءات اللازمة للتصويت، كما تتطلب جهاز بريد قويًّا لديه القدرة على تغطية كل بقعة داخل أرض الوطن. وكذا هناك حاجة لرقابة قوية حول هذه الآلية لمنع التلاعب بالأصوات.

  - أدت جائحة كورونا إلى التوسع الكبير في عملية الرقمنة في كافة المجالات التزامًا بإجراءات التباعد الاجتماعي. ومن ثم، يُمكن الاعتماد على الأدوات التكنولوجية لتسهيل عملية التصويت. حيث سيتم إتاحة خدمة التصويت عبر الإنترنت، إما من خلال التصويت على الموقع، أو تنزيل أوراق التصويت وإعادة تحميلها، وكذا خدمة التصويت بالبصمة أو الإملاء عبر الهاتف، وهي متاحة في نيوزيلندا للأشخاص المكفوفين أو الذين يعانون من إعاقة جسدية. في المقابل، تتطلب هذه العملية ضرورة محو الأمية الرقمية لدى كافة المواطنين، وتوفير بنية تحتية رقمية في كامل أراضي الدولة، مع تبني سياسة أمن سيبراني تضمن الحفاظ على أمن وسرية واستمرارية عملية التصويت.

طرق التصويت المرنة في ظل أزمة كورونا

التصويت عبر البريد

الطريقة: تسليم بطاقات الاقتراع بالبريد، ثم قيام الناخبين باختيار مرشحهم ووضع بطاقات الاقتراع في صناديق البريد الخاصة في مناطقهم المحلية، ثم إرسالها للفرز

المعوقات: تتطلب هذه الآلية ضرورة إعلام المواطنين بخطوات وإجراءات التصويت، كما تتطلب وجود جهاز بريد لديه القدرة على تغطية كل بقعة. وكذا هناك ضرورة ملحة لتشديد الرقابة لمنع التلاعب بالأصوات

التصويت الإلكتروني

الطريقة: إتاحة التصويت عبر الإنترنت، إما من خلال التصويت مباشرة على الموقع، وإما من خلال تنزيل أوراق الإقتراع وإعادة تحميلها. وكذا التصويت بالبصمة أو الإملاء عبر الهاتف.

المعوقات: تتطلب محو الأمية الرقمية لدى كافة المواطنين، وتوفير بنية تحتية رقمية شاملة. إضافة إلى سياسة أمن سيبراني ومعلوماتي قوية تضمن الحفاظ على أمن وسرية واستمرارية عملية التصويت

تحديات أساسية

- **نسب التصويت:** يرى البعض أن إجراء الانتخابات في ظل استمرار الوباء قد يُضعف من نسب الذهاب إلى مواقع الانتخابات، إما كناخب أو عامل اقتراع، حيث قد يشعر البعض بأن الأمر لا يستحق المجازفة، خاصة أولئك الموجودين في مناطق مكتظة بالسكان أو من الفئات الضعيفة مثل كبار السن.

- **التكلفة:** تشير بعض التقارير إلى أن استخدام أدوات جديدة للتصويت في ظل جائحة كورونا قد يكون مكلفًا. فعلى سبيل المثال، ووفقًا لتقرير أحد مراكز الأبحاث بجامعة نيويورك؛ فإن إجراء انتخابات ٢٠٢٠ بشكل صحيح في هذا الوباء يتطلب تمويلاً جديدًا على الأقل بـ ٢ مليار دولار، كتكلفة للمعدات والبرامج الجديدة لفحص ومعالجة بطاقات الاقتراع المرسلة بالبريد، وبرامج لتوعية الناخبين بالإجراءات الجديدة، وهو أمر صعب في ظل الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس، كما أن الأمر سيرتبط بالعديد من التحديات اللوجستية.

خلاصة القول: إن التوجه العام هو استمرار الالتزام بالاستحقاقات الانتخابية، سواء بالتأجيل لفترات قصيرة أو عقدها في موعدها، مع تبني إجراءات صحية ملزمة، أو استخدام آليات جديدة للتصويت، أو الجمع بينها وبين التصويت المباشر داخل مراكز الاقتراع.

2 كيف تعامل صندوق النقد والبنك الدولي مع أزمة كورونا؟

لم تكن مصر الدولة الوحيدة التي طلبت رسميًّا من صندوق النقد الدولي الحصول على تمويل مالي لتعزيز قدرتها على مواجهة فيروس كورونا؛ إذ سارعت ٨٥ دولة أيضًا لطلب المساعدة من الصندوق في ظل اشتداد التداعيات الاقتصادية للأزمة، كما طلبت العديد من الدول مساعدات من البنك الدولي لعبور هذه الأزمة. وتحتاج دول العالم، خاصة النامية، لثلاثة أنواع من المساعدات، أولها: موارد مالية للتعامل مع الأزمة الصحية، ثانيها: النقد الأجنبي للتعويض عن خسائر ركود الاقتصاد العالمي، ثالثها: المساعدة في التعامل مع ديونها الخارجية.

إجراءات صندوق النقد

- الاستعداد لتعبئة تريليون دولار لمساعدة الدول على مكافحة تفشي فيروس كورونا، وتوفير حوافز مالية عالمية لتخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، كما وافق المجلس التنفيذي للصندوق على إجراء تعديلات في الصندوق الاستئماني تقضي بتوسيع نطاق معايير الأهلية، حتى تحقق تغطية أفضل للظروف الناشئة عن الجائحة العالمية، وتسمح بالتركيز على تقديم الدعم المطلوب للاحتياجات الأشد إلحاحًا.

- إنشاء خط للسيولة قصيرة الأجل (SLL) لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية بشكل أكبر في إطار استجابة الصندوق لجائحة (كوفيد-١٩). ويشكل هذا التسهيل دعمًا مسانِدًا وقابلاً للتجديد للبلدان الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسات اقتصادية قوية للغاية، وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير. وفي هذه الحالات، سيوفر خط السيولة قصيرة الأجل فرصًا متجددة للاستفادة من موارده بحد أقصى يعادل ١٤٥٪ من حصة العضوية.

- تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون ٢٥ بلدًا من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT) بعد تجديده، وذلك في إطار استجابة الصندوق الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على تأثير جائحة (كوفيد-١٩).

- توفير مساعدات بقيمة ٥٠ مليار دولار تقريبًا من خلال تسهيلاته التمويلية التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالات الطوارئ للبلدان منخفضة الدخل، وبلدان الأسواق الصاعدة التي يُحتمل أن تطلب الدعم في هذا السياق، ويتيح الصندوق لأفقر البلدان الأعضاء ١٠ مليارات دولار من هذا المبلغ بسعر فائدة صفري من خلال التسهيل الائتماني السريع.

مساعدات البنك الدولي

- توفير المساعدات الداعمة لسياسة احتواء أزمة كورونا، وتتمثل في دعم الدول بالمُختبرات، وأنظمة المراقبة المحسنة للأمراض، وتدريب المستجيبين في الخطوط الأمامية، علاوة على الأقنعة والقفازات الواقية، وأجهزة التنفس الصناعي المنقولة، وإعادة هيكلة البنية التحتية الطبية، وتجديد وحدات الرعاية المركزية ومنشآت الحجر الصحي، وتوسيع خدمات العيادات الداخلية في المستشفيات، ودعم التعاون البحثي والاستجابات الخاصة بتوفير اللقاحات اللازمة لمجابهة الفيروس.

- معالجة اختلالات سلاسل التوريد العالمية حتى يُتاح للبلدان الحصول على الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها، والتواصل مع المورّدين نيابة عن الحكومات للمساعدة في تيسير أداء الموردين لوظائفهم خلال حالة الطوارئ، ودعم حملات التوعية العامة على المدى القصير والمتوسط، لحماية المواطنين، وتوجيه عدد من المساعدات لإتاحة التعلم عن بعد، وتيسير وصول الأغذية الأساسية للمُتضررين من القيود والإغلاق، علاوة على تدريب العمال الصحيين على المتابعة، ومنع العنف ضد المرأة التي تخضع للحجر الصحي.

- إتاحة حزمة تمويل أولية تبلغ قيمتها ١٢ مليار دولار لمساعدة البلدان للتغلُّب على الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كورونا، وكذا تفعيل مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة في ٢٠ مارس الماضي في إطار «مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر» الذي سيتيح ٧,٩ ملايين دولار للحكومة المصرية لتمويل أنشطة الاستجابة الطارئة لمواجهة الجائحة.

- الموافقة على مجموعة من عمليات الدعم الطارئ لصالح البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، بالاستعانة بتسهيل التمويل المخصص السريع الدفع لمواجهة الجائحة. كما عمل البنك الدولي على تقديم موارد مالية لمشروعات قائمة يمولها البنك بتكلفة تصل إلى ١,٧ مليار دولار، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلتها واستخدام مكونات الطوارئ في مشروعات قائمة، وتفعيل خيار السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث في كل منطقة من مناطق العالم.

- تأسيس صندوق جديد للمانحين في إبريل ٢٠٢٠ للاستجابة للطوارئ الصحية. وستعزز موارد الصندوق الجديد التمويل الذي تعتزم مجموعة البنك الدولي تقديمه، والذي يصل إلى ١٦٠ مليار دولار على مدى الخمسة عشر شهرًا المقبلة لدعم تدابير مكافحة فيروس كورونا التي ستساعد البلدان في الاستجابة للآثار الصحية الفورية للجائحة، وتعزز التعافي الاقتصادي. وسيقدم الصندوق الجديد حوافز للبلدان منخفضة الدخل لزيادة استثماراتها في تأهب أنظمتها الصحية، ودعم الاستجابة الفورية للتصدي لفيروس كورونا، كما سيساعد الصندوق على توجيه الاستثمارات المهمة في مجال أمن الصحة الآن وفي السنوات المقبلة.

- اجتمعت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في ٢٤ إبريل ٢٠٢٠، مع عدد من القادة الأفارقة وشركاء ثنائيين ومؤسسات متعددة الأطراف لتحفيز اتخاذ إجراءات أسرع بشأن الاستجابة للجائحة في البلدان الإفريقية.

- اتخذت مجموعة البنك الدولي إجراءات سريعة وواسعة النطاق لمساعدة البلدان النامية على تعزيز استجابتها للوباء؛ حيث تنشر ما يصل إلى ١٦٠ مليار دولار من الدعم المالي، ٥٥ مليار دولار منها لإفريقيا، على مدى الأشهر الـ١٥ المقبلة، مع التشديد على التمويل المرتبط بالسياسات، وحماية الأسر الأشد فقرًا، ويشمل ذلك حزمة تمويل سريع الصرف بقيمة ١٤ مليار دولار للاستجابة للاحتياجات الصحية والاقتصادية الفورية لجهود التصدي لفيروس كورونا.

- بالرغم من الجهود الضخمة التي يقوم بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمساعدة العديد من الدول في مواجهة تداعيات جائحة كورونا؛ إلا أن هناك تخوفًا من حدوث فجوة في التمويل والقدرة على الاستجابة الفعالة التي ستؤثر بشكل سلبي على اقتصادات هذه الدول، وستُعزز تفاقم الوضع الإنساني فيها.

أبرز مساعدات صندوق النقد والبنك الدوليين لمجابهة كورونا

1 قدم البنك الدولي عدداً من المساعدات لدول مثل، الأردن بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، وتونس بقيمة 35 مليون دولار، وجيبوتي بقيمة 5 ملايين دولار، ولبنان 40 مليون دولار

2 خصص البنك الدولي ما قيمته 275 مليون دولار للمغرب، كما قدم 5.8 ملايين دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، و26.9 مليون دولار لليمن

3 بلغ إجمالي التمويلات الطارئة المقدمة للدول الأعضاء في صندوق النقد التي تواجه تأثيرات اقتصادية لأزمة كورونا بنحو 1.336.69 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

4 قدم صندوق النقد تمويلا لألبانيا وكوسوفو وشمال مقدونيا بإجمالي قيمته 320.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ولقرغيزستان وتونس بقيمة 634 مليون وحدة سحب خاصة، كما قدم ما قيمته 381.79 مليون وحدة سحب خاصة، لمدغشقر، الجابون، توجو، رواندا

3 تأثيرات أزمة كورونا على قوة الصين في النظام العالمي

أثّر انتشار فيروس كورونا المستجد على الصين داخليا وخارجيا، إذ دفع هذا البلد ثمنًا اقتصاديًّا نتيجةً لإجراءات الإغلاق التي طالت معظم المنشآت الإنتاجية والخدمية الصينية، بخلاف توقف خطوط التصدير والإمداد بين الصين ودول العالم المختلفة. كما أثرت أزمة كورونا على سياسة بكين الخارجية ودورها في النظام العالمي، خاصة في ظل الاتهامات المتبادلة مع الولايات المتحدة بالمسئولية عن الأزمة.

آثار داخلية

- يُعد الركود الاقتصادي أكبر مشكلة تواجه الصين جراء انتشار فيروس كورونا، فقد عانت الصين في البداية من عجزٍ في الإمدادات، مع عدم قدرة مصانعها على العمل. ويبدي العديد من الاقتصاديين قلقهم من أن البلاد قد تواجه هبوطًا في الطلب، حيث تخفيض الواردات في كل دول العالم، ومن المؤشرات التي يمكن رؤيتها في هذا النطاق:

- انكماش الناتج الصناعي الصيني بشكل سريع الوتيرة، مسجلاً في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٠ نسبة ١٣,٥٪، وبلغت البطالة في المناطق الحضرية أعلى معدل لها على الإطلاق في فبراير بنسبة ٦,٢٪.

- حاولت الحكومة تقييد حركة الأشخاص في احتفالات رأس السنة الصينية، وتعليق معظم الأنشطة الاقتصادية لمدة شهر، كما تراجعت صناعات السفر والأغذية والمشروبات من بين العديد من الصناعات الأخرى.

- تراجعت مبيعات التجزئة في الصين بنسبة ٢٠,٥٪ على أساس سنوي في يناير وفبراير ٢٠٢٠، وانخفض الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة ٢٤,٥٪، بانخفاض نمو ٥,٤٪.

- انكمش نمو إنتاج الخدمات بنسبة ١٣٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٠، كما أصدر البنك الدولي توقعات بأن الصين ستشهد نموًّا بنسبة ٢,٣٪ فقط هذا العام، وهو أسوأ معدل منذ ٤٤ عامًا، بما سيؤثر حتمًا على مبادرة «الحزام والطريق»، لأن بكين ستوجه تركيزها لزيادة الاستهلاك المحلي، وضمان السيولة للمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- ظهور توقعات بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بخط ثابت في الربع الأول على أساس سنوي، وأن ينكمش بنسبة ٤,٤٪ على أساس ربع سنوي.

- تريد الصين تنشيط اقتصادها، لكن المسئولين المحليين يتعرضون أيضًا لضغوط هائلة لعدم المخاطرة من أجل تقليل عدد الإصابات. استنادًا لذلك، ستُضطر الحكومة إلى اتخاذ بعض الخطوات الصعبة، بما فيها توفير الإغاثة للصناعات المتضررة لإعادة مسار النمو الاقتصادي بعد السيطرة على الفيروس؛ إذ تدرك الحكومة الآثار الاقتصادية، لذا تُبدي التزامًا قويًّا بتنشيط الاقتصاد، رغم صعوبة تحقيق ذلك.

- مع إعادة فتح المصانع والمتاجر، يبدو أن الصين تجاوزت الصدمة الأولية بسبب الإغلاق، لكنها تواجه -في الوقت نفسه- أزمة تتمثل في بُطء الطلب المحلي في ظل المعاناة المالية وفقدان الوظائف، إذ أظهر أحد التوقعات أن ٦٥٪ من المستطلعة آراؤهم سيتوجهون لتقليل عادات إنفاقهم بعد الفيروس.

- لم يختفِ الأثر الاجتماعي للفيروس، فقد ظهرت علامات على تزايد الغضب والإحباط في مواقع التواصل الاجتماعي الصينية، خاصة لدى هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم بسبب الإغلاق الممتد، مما جعل من الصعب عليهم سداد مدفوعات الرهن العقاري والقروض.

- يُشيد الحزب الشيوعي الحاكم بتباطؤ تفشي المرض، باعتباره علامة على تفوق نظامه السياسي، لكن البعض يعتقد أنه كان يمكن تجنب الكثير من آثار الأزمة لو تم التعامل بدرجة أكبر من الشفافية مع انتشار الفيروس.

آثار خارجية

■ تعرضت الصين لاتهامات من قبل الولايات المتحدة بالمسئولية عن فيروس كورونا، وأنها لم تتعامل بشفافية مع العالم في بداية ظهور الفيروس، مما أدى لانتشاره خارج الصين وزيادة عدد الضحايا. وقد ترددت دعوات في الغرب لإجراء تحقيق دولي في الأمر من خلال مجلس الأمن، الذي يمكن أن يتم التحقيق تحت إشراف أعضائه الخمسة الدائمين، بما في ذلك الصين، ويجب أن يشمل التحقيق خبراء من بلدان مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة.

■ أدى انتشار الفيروس في الولايات المتحدة إلى زيادة فجوة الخلاف بينها وبين الصين، فالرئيس «ترامب» اتهم الصين بالمسئولية عن انتشار الفيروس، وهو ما اعتبره البعض محاولة للتغطية على الانتقادات الموجهة لإدارته بتأخر التحرك لمواجهة كورونا، وفي الوقت ذاته فرصة لجعلها قضية في الانتخابات المقبلة في نوفمبر هذا العام، لا سيما مع التراجع الاقتصادي الأمريكي الذي كان يمثل الإنجاز الرئيسي لـ«ترامب». ووجّه «ترامب» انتقادات لمنافسه الديمقراطي «جو بايدن» بأنه يتبنى موقفًا «ضعيفًا» تجاه الصين، وأنه عارض إجراءات حظر السفر منها، ولا ينظر لها على أنها تمثل تهديدًا للاقتصاد الأمريكي.

■ قام عدد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا بالتحول بعيدًا عن خطوط الإمداد الصينية، والتي انقطعت أثناء الأزمة، والاعتماد على إمدادات من دول أخرى، بالإضافة إلى تصاعد

الضغوط لاستخدام الموارد محليًّا وليس في الخارج، وسوف يؤثر كل ذلك على قدرة الصين على تمويل أهداف سياستها الخارجية، وعلى رأسها مبادرة «الحزام والطريق»، وتأجيل بعض مشاريعها، ولكن دون التخلي عنها.

- سعت الصين لتحسين صورتها عالميًّا لمواجهة اتهامات المسئولية عن الوباء عبر تقديم مساعدات صحية وإنسانية لعدد من الدول لمواجهة فيروس كورونا. على سبيل المثال، اتصل الرئيس الصيني «شي جين بينج» بقادة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، وعرض عليهم مساعدات طبية لمواجهة الأزمة، وقدمت بالفعل مساعدات لكل من إيطاليا وإسبانيا، والعديد من دول أوروبا الشرقية. وينظر البعض لهذه المساعدات على أنها أدوات للقوة الناعمة الصينية، ووصفها الرئيس الصيني «شي جين بينج» بأنها محاولة لتعزيز «طريق الحرير الصحي»، واعتبرها امتدادًا لمبادرة «الحزم والطريق» للتجارة والبنية التحتية.

- لن ينتج عن أزمة كورونا نشأة نظام دولي جديد، لكنها بالتأكيد ستؤدي إلى تسارع الخطوات في الاتجاه الذي كان يسير فيه هذا النظام قبل الأزمة، فالولايات المتحدة تتراجع عن الدور القيادي الذي اعتادت أن تلعبه منذ وضع ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانكفأت بشكل أكبر على نفسها أثناء أزمة كورونا، ولم تقدم نموذجًا دوليًّا للتعامل مع الأزمة، وساهمت بمساعدات متواضعة للدول الأخرى، وشدد «ترامب» على الحاجة للمزيد من الحواجز لدخول السلع والبشر لبلاده.

في المقابل، وبالرغم من أن الصين طرحت نفسها كنموذج للإدارة الناجحة لأزمة كورونا، وحققت بعض المكاسب الرمزية نتيجة تفعيل قوتها الناعمة وتقديم مساعدات طبية للعديد من دول العالم؛ فإن ذلك لا يعني أنها قادرة على ملء فراغ التراجع الأمريكي، وقيادة نظام دولي جديد، فما تزال تفتقر إلى الكثير من القدرات، وما زالت هناك إشكاليات كبرى بشأن النموذج الذي تمثله.

أخيرًا، سوف يشهد العالم في السنوات المقبلة مزيدًا من الاستقطاب بين الولايات المتحدة والصين، ومن المهم على الدول الصديقة للبلدين الحفاظ على علاقاتها بكلٍّ منهما، وعدم الانزلاق إلى هذا الاستقطاب.

قسم الأمن والدفاع

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٣) - ١٥ مايو ٢٠٢٠

1 موقف السودان إزاء سد النهضة.. مؤشرات متضاربة

2 لماذا تتضاءل فرص الإدارة الذاتية في جنوب اليمن؟

3 دوافع تحرك القوى الإقليمية والدولية في سوريا

1 موقف السودان إزاء سد النهضة.. مؤشرات متضاربة

منذ انتهاء جولة المفاوضات الأخيرة التي عُقدت في واشنطن بتوقيع مصر منفردةً على مسودة اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة التي أعدتها وزارة الخزانة الأمريكية، تواترت المؤشرات المتضاربة بشأن الموقف السوداني تجاه مفاوضات سد النهضة، ما بين رفضه تارة التوقيع بحجة عدم جدواه دون توقيع إثيوبيا، وبين تأكيده تارة أخرى الالتزام بمرجعية مفاوضات واشنطن. وفي اللحظة الحالية يمكن تقييم آفاق تغير موقف السودان من مفاوضات سد النهضة وفق عدد من المؤشرات ذات الاتجاهات المتضاربة.

مؤشرات متضاربة

■ الدور الإثيوبي في التوصل لاتفاق تقاسم السلطة في السودان: حيث جاء التغيير في السودان في إبريل من عام ٢٠١٩ بعد مرور عام واحد من التغيير في إثيوبيا بعد تولي «آبي أحمد» رئاسة الوزراء خلفًا لـ«هايلي ماريام ديسالين» في إبريل من عام ٢٠١٨. ونجح رئيس الوزراء الإثيوبي في تقديم نفسه إقليميًّا ودوليًّا، كراعٍ للسلام الإقليمي، وداعم للتحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، الأمر الذي مكّنه من توظيف ذلك بصورة فعالة، حين استغل رئاسته الدورية لمنظمة إيجاد في التوسط بالخلاف السياسي المتأزم بين المجلس العسكري الانتقالي السوداني وبين قوى الحرية والتغيير، في أعقاب أحداث فض اعتصام القيادة العامة بالقوة في الثالث من يونيو.

وقد مكن هذا التدخل «آبي أحمد» من الظهور بمظهر الراعي الإقليمي للاتفاق الذي وُقّع بين الطرفين في أغسطس، والذي مكّن قوى الحرية والتغيير من الانفراد بتشكيل مجلس الوزراء الانتقالي ذي الصلاحيات الموسعة، والمشاركة في تشكيل مجلس السيادة الانتقالي، الأمر الذي يعزز من علاقة إثيوبيا الإيجابية بجانب مهم من هيئات الحكم الانتقالي في السودان، وهو ما انعكس بالفعل في التصريحات المتتالية لوزير الري السوداني «ياسر عباس»، ووزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية «عمر قمر الدولة».

■ تجدد الخلاف بين السودان وإثيوبيا على منطقة الفشقة الحدودية: حيث لم تَخْلُ العلاقات الثنائية خلال الفترة الأخيرة من مصادر التوتر، والتي كان أهمها، تصاعد وتيرة الاعتداءات التي تقوم بها عناصر إثيوبية مسلحة على القرى السودانية في منطقة الفشقة بولاية القضارف السودانية المحاذية لإقليم أمهرا الإثيوبي منذ مطلع العام الجاري. وقد تنوعت الهجمات التي ارتكبتها عصابات «الشفتا» الإثيوبية بين طرد المزارعين السودانيين من أراضيهم والاستحواذ عليها بالقوة، وسرقة قطعان الماشية، والقتل، والخطف مقابل الفدية.

وأمام التصاعد المطرد في هجمات العصابات الإثيوبية، قررت القوات المسلحة السودانية التدخل لحماية أراضيها ومواطنيها، الأمر الذي أسفر في الثامن من مارس الماضي عن تحريك قوة محدودة العدد من الجيش تابعة لمنطقة ودكولي لمطاردة عصابات «الشفتا»، مما أدى إلى وقوع اشتباك بين الطرفين أسفر عن مقتل جنديين سودانيين وثلاثة إثيوبيين. ومع تزايد نشاط القوات السودانية في تطهير المنطقة الحدودية، قامت هذه القوات للمرة الأولى منذ نحو خمسة وعشرين عامًا بعبور الضفة الشرقية لنهر عطبرة بعد غياب تسبب فيه انسحاب القوات السودانية للقتال في جبهات أخرى في دارفور وجنوب كردفان.

وقد أدى دخول القوات السودانية للفشقة إلى وقوع مناوشات مع القوات المسلحة الإثيوبية التي تواجدت على أراضٍ سودانية بحجة تأمين مواطنيها من السكان الإثيوبيين. وقد جاء المتغير الأكثر أهمية في مسار الأزمة بعد شهور من التصاعد، حين قام الفريق أول «عبدالفتاح البرهان» رئيس مجلس السيادة الانتقالي، في الثامن من إبريل ٢٠٢٠، بزيارة للوقوف على الأوضاع الأمنية في ولاية القضارف برفقة رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ومدير المخابرات العامة، تفقد خلالها الفرقة الثانية مشاة في ولاية القضارف، وقيادة اللواء السادس مشاة في منطقة دوكة. وقد أسفرت هذه الزيارة عن تصعيد في التوتر بين الجانبين سعت إثيوبيا لتهدئته عبر إيفاد رئيس أركان قواتها المسلحة «آدم محمد» للخرطوم بعد أقل من ٤٨ ساعة من زيارة «البرهان» للقضارف.

هـذه التطـورات المتلاحقـة علـى الحـدود مـن شـأنها أن تنبـه القيـادة السـودانية الانتقاليـة، وخاصـة المكـون العسـكري منهـا، لمخاطـر التغافـل عـن النوايـا التوسـعية لإثيوبيـا، والتـي لا تراعـي مصالـح دول الجـوار، سـواء فيمـا يتعلـق بالتمـدد داخـل حـدود هـذه الـدول، أو فـي الإضـرار بأمنهـا المائـي، علـى نحـو مـا تسـببت فيـه سياسـة السـدود الإثيوبيـة بالفعـل مـن تقليـل الإيـراد المائـي لـكل مـن كينيـا والصومـال. ومـما يُعـزز مـن فـرص تصاعـد مثـل هـذا التوجـه مسـتقبلاً أن الرفـض الإثيوبـي لحجيـة اتفاقيـة عـام ١٩٠٢ فـي تقييـد حريتهـا فـي بنـاء سـدود علـى النيـل الأزرق، فتـح البـاب أمـام التنصـل مـن باقـي بنـود الاتفاقيـة ذاتهـا التـي تُعـد المرجعيـة الرئيسـية لتأكيـد سـيادة السـودان علـى مناطـق عديدة مـن بينهـا الفشـقة.

- تصاعـد أهميـة الانفتـاح السـوداني الإيجابـي علـى الولايـات المتحـدة: تحتـل العلاقـة مـع الولايـات المتحـدة -علـى وجـه التحديـد- مرتبـة متقدمـة علـى قائمـة أولويـات السياسـة الخارجيـة السـودانية فـي الفتـرة الراهنـة؛ حيـث يظـل رفـع اسـم السـودان مـن القائمـة الأمريكيـة للـدول الراعيـة للإرهـاب مطلبًـا أساسـيًّا لتمكيـن الحكومـة السـودانية مـن تجـاوز العديـد مـن العقبـات أمـام إعـادة دمـج السـودان فـي الأوسـاط الدوليـة سياسـيًّا واقتصاديًّـا. بنـاءً علـى هـذا، توجـه رئيـس الـوزراء السـوداني «عبـدالله حمـدوك» إلـى الولايـات المتحـدة فـي زيـارة مطولـة اسـتمرت أسـبوعًا كاملاً فـي ديسـمبر ٢٠١٩، مـن دون أن يحقـق أي اختـراق كبيـر سـوى تلقـي المزيـد مـن الشـروط الأمريكيـة، كتعويـض أسـر ضحايـا تفجيـر السـفارتين الأمريكيتيـن فـي نيروبـي ودار السـلام، وكذلـك أسـر ضحايـا تفجيـر المدمـرة «يـو إس كول».

وأمـام هـذا الاحتيـاج السـوداني الكبيـر للتوافـق مـع السياسـات الأمريكيـة فـي المنطقـة جـاء الموقـف السـوداني الرافـض للتوقيـع علـى مسـودة الاتفـاق بشـأن مـلء وتشـغيل سـد النهضـة، والتـي صاغتهـا وزارة الخزانـة الأمريكيـة، وطرحتهـا للتوقيـع بالأحـرف الأولـى نهايـة فبرايـر الماضـي؛ ليضـع الحكومـة السـودانية فـي حـرج، سـعت لتداركـه بتصريحـات لاحقـة لرئيـس الـوزراء «عبـدالله حمـدوك» أكـد فيهـا التـزام بـلاده بمرجعيـة مفاوضـات واشـنطن، بعدمـا تصاعـدت المطالـب الإثيوبيـة بتجـاوز المفاوضـات التـي رعتهـا الولايـات المتحـدة، وإعـادة إطـلاق المفاوضـات برعايـة إفريقيـة. وفـي ظـل إجمـاع مختلـف الأطـراف السـودانية علـى أهميـة تعزيـز العلاقـات مـع الولايـات المتحـدة، يبـدو الموقـف السـوداني أميـل للاسـتجابة لأي ضغـوط أمريكيـة قـد تمارسـها إدارة الرئيـس «ترامـب» مـن أجـل إتمـام الاتفـاق فـي الشـهور المقبلـة.

- ظهور رأي عام سوداني معارض لبناء سد النهضة: فطوال الفترة التي تلت الإعلان الإثيوبي عن بدء تشييد سد النهضة في عام ٢٠١١، التزمت غالبية الأصوات السودانية بالخط الرسمي المؤيد للمشروع، والذي رأى أنه سيحقق العديد من الفوائد للسودان، سواء من خلال تصدير إثيوبيا للكهرباء المتولدة عن السد للسودان بأسعار تفضيلية، أو في ضبط تدفق النيل الأزرق بما يمكن أن يحقق فوائد في عملية ري الأراضي الزراعية. وقد تماشت هذه المقولات -بدرجة كبيرة- مع التقارب السياسي الذي ظل قائمًا بين نظام «البشير» في السودان، ونظام الجبهة الديمقراطية الثورية في إثيوبيا بقيادة جبهة تحرير تيجراي خلال حكم «ميليس زيناوي»، أو من وراء ستار خلال حكم «ديسالين»، الأمر الذي أدّى لتعرض الكثير من الأصوات السودانية الموضوعية المعارضة للموقف المؤيد للجانب الإثيوبي على طول الخط لضغوط كبيرة.

ونتيجة للتغيرات السياسية التي شهدها السودان، أصبحت الأصوات المعارضة للسد أقدر على التعبير عن نفسها بحرية، خاصة بعد انتظام عدد من الخبراء المهمين في مجال الري والهندسة ومن المشاركين في السابق في عضوية اللجنة السودانية للتفاوض في ملف سد النهضة تحت مظلة القوى المدنية المناهضة لسد النهضة. وقد تمكّنت هذه الأصوات من لفت الانتباه للمخاطر الجسيمة التي ستلحق بالسودان في المقام الأول، سواء باكتمال السد أو في حالة انهياره.

إلا أنه في ظل التعقد الكبير لملف التفاوض، وفي ظل ضيق هامش الوقت المتاح مع تقدم أعمال الإنشاء؛ لا يمكن التعويل على هذه الأصوات في إحداث تغيير سريع وحاسم في موقف السودان، وإن كانت تبقى مهمة في ترشيد الموقف السوداني من سد النهضة على المستويين الرسمي والشعبي، خاصة بعد أن لفتت بعض هذه الأصوات الانتباه إلى استمرار اعتماد وزارة الري السودانية على فريق الخبراء المسوِّغ لتأييد السودان لبناء السد تحت حكم «البشير».

مما سبق، لا يمكن القول إن الموقف السوداني من سد النهضة بصدد المرور بتحولات وشيكة؛ لكن تبقى العديد من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية ترجح انفتاح العديد من الأطراف السودانية على إجراء مراجعة شاملة لموقفها من سد النهضة وتداعياته على الأمن القومي للسودان، وهو ما يُعد أمرًا بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي بغض النظر عن مآلات الأزمة الحالية الخاصة بمفاوضات واشنطن.

العقوبات الأمريكية على السودان: تسلسل زمني

- **أغسطس ١٩٩٣:** إدراج الخارجية الأمريكية السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، نظراً لسماح الخرطوم باستخدام البلاد كملاذ آمن لأعضاء تنظيمات إرهابية، فضلاً عن استضافة السودان زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

- **نوفمبر ١٩٩٧:** إعلان الخارجية الأمريكية عن خضوع السودان لعقوبات اقتصادية وتجارية شاملة بسبب دعم الإرهاب جددتها كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ذلك الحين.

- **أكتوبر ٢٠٠٢:** تصديق الرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش على قانون سلام السودان الذي أصدره الكونجرس ليربط استمرار العقوبات الأمريكية على الخرطوم بتقدم المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.

- **ابريل ٢٠٠٦:** إصدار الرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش الأمر التنفيذي رقم ١٣٤٠٠ لتوسيع العقوبات على السودان لتشمل الأفراد المشاركين في نزاع دارفور، ثم الأمر التنفيذي ١٣٤١٢ الصادر في سبتمبر من العام نفسه باستمرار حجز أموال الحكومة السودانية وكل المعاملات التي قد يقوم بها أي مواطن أمريكي مع الخرطوم في مجال النفط والبتروكيماويات.

- **أكتوبر ٢٠٠٩:** إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للتعامل مع السودان القائمة على ثلاثة أسس هي إنهاء النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتطبيق اتفاق السلام الشامل مع الجنوب، والامتناع عن توفير ملاذات آمنة للإرهابيين.

- **يونيو ٢٠١٦:** البدء في عقد سلسلة من الاجتماعات السرية بلغ عددها ٢٣ اجتماعاً داخل الخرطوم بين المسؤولين السودانيين والأمريكيين، من أجل بحث سبل رفع العقوبات الأمريكية، والتي استمرت حتى ديسمبر من العام نفسه.

- **يناير ٢٠١٧:** اصدار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أمرين تنفيذيين في أسابيعه الأخيرة قبل تسليم السلطة أعلن بموجبهما الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان بسبب التقدم الذي أحرزه السودان، مع استمرار اسم السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

- **يونيو ٢٠١٩:** انفتاح الولايات المتحدة الإيجابي على التغيرات السياسية للسودان، وإيفاد تيبور ناجي مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية للخرطوم في زيارة قصيرة جرى خلالها الإعلان عن تعيين السفير دونالد بوث مبعوثاً أمريكياً خاصاً للسودان.

- **ديسمبر ٢٠١٩:** زيارة لرئيس مجلس الوزراء الانتقالي السوداني عبد الله حمدوك للولايات المتحدة الأمريكية امتدت أسبوعاً وشهدت التزام بلاده بتعويض أهالي ضحايا العمليات الإرهابية التي ساهم في دعمها نظام الإنقاذ كتفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨، وتفجير المدمرة الأمريكية يو اس اس كول عام ٢٠٠١، وهو ما قابلته الخارجية الأمريكية بالإعلان عن اعتزامها ترقية مستوى تمثيلها الدبلوماسي في الخرطم بإيفاد سفير جديد بعد ان اقتصر تمثيلها على مستوى القائم بالأعمال لأكثر من عشرين عاماً.

- **مارس ٢٠٢٠:** تلقي البنك المركزي السوداني خطاباً من مدير مكتب العقوبات بالخارجية الأمريكية يفيد بانتهاء كافة أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان.

خريطة منطقة الفشقة الحدودية بين السودان وإثيوبيا

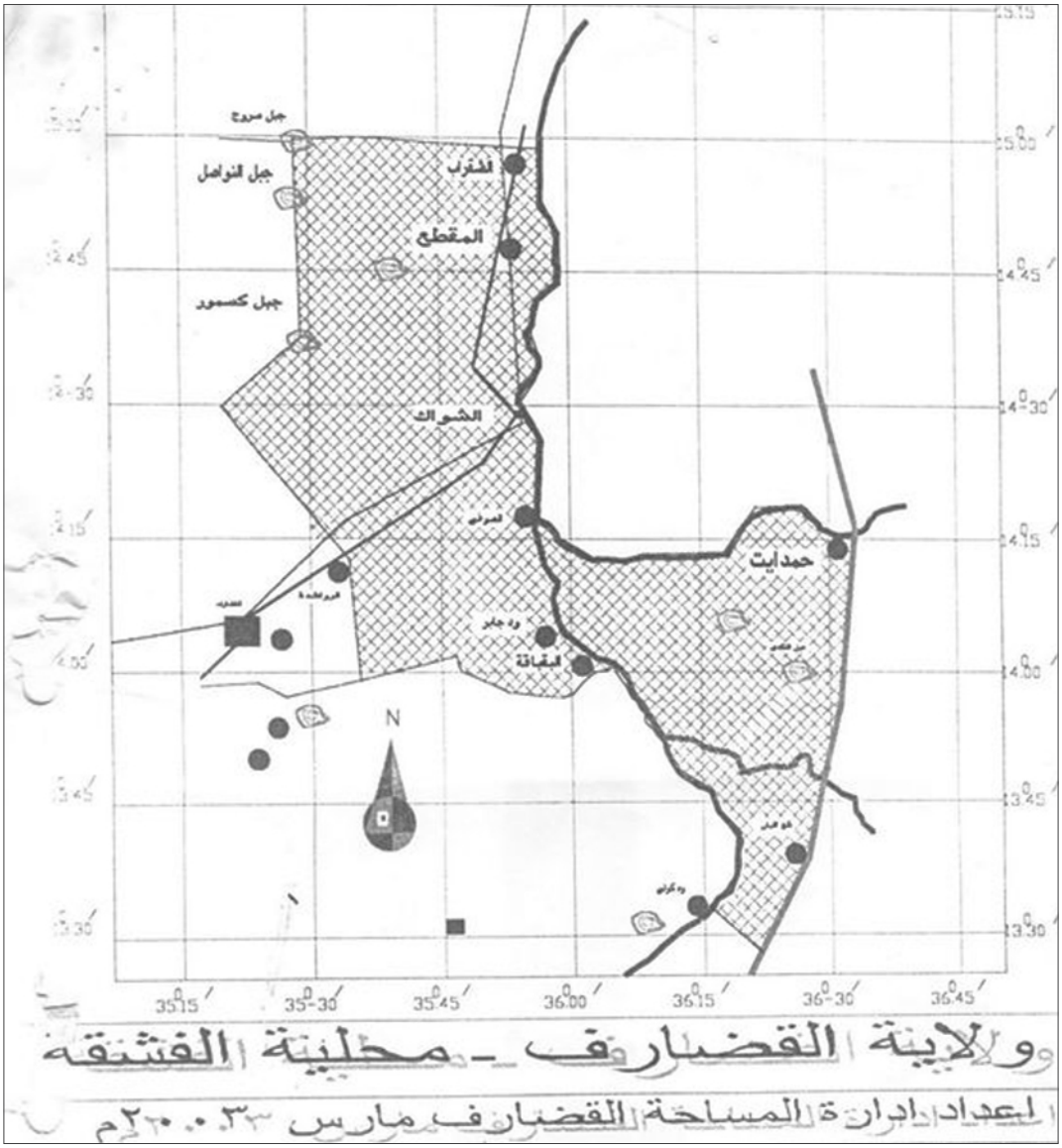

2 لماذا تتضاءل فرص الإدارة الذاتية في جنوب اليمن؟

لم يَلقَ إعلانُ المجلس الانتقالي الجنوبي «إدارة ذاتية» في جنوب اليمن استجابةً داخليةً أو خارجيةً، وسط دعوات للعودة إلى تنفيذ اتفاق الرياض المبرم مع الحكومة الشرعية في نوفمبر الماضي. فيما جاءت أول خطوة تالية للمجلس الانتقالي بعقد أول اجتماع للجنة متابعة تنفيذ مخرجات الاجتماع الطارئ لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي بديوان العاصمة عدن لتؤكد على استمرار توجهها المعلن، وإن كان البيان الصادر عن الاجتماع يُشير إلى «السلطة المحلية» في عدن، وليس الإدارة الذاتية في الجنوب. وكان اللافت تركيز الاجتماع على الخدمات المحلية في عدن، دون التطرق لتفاصيل المشروع السياسي، لا سيما وأن عدن لا تزال تعاني من تردي الخدمات، خاصة خروج التيار الكهربائي عن الخدمة، إلى جانب باقي الخدمات التي تضررت من سيول عارمة فاقمت من معاناة عدن.

ردود الأفعال

- **ردود أفعال خارجية:** فوفقًا لبيان تحالف دعم الشرعية في اليمن، بدت خطوة الانتقالي مستغربة، مشيرًا إلى أن التحالف -وفي المقدمة منه السعودية والإمارات العربية- يوجه الدعوة للتعجيل بتفعيل اللجان المنبثقة عن اتفاق الرياض. وهو ما كرّره وزير الدفاع السعودي «خالد بن سلمان»، واعتبر أن التعجيل بتنفيذ الاتفاق مسئولية على الموقعين عليه، كما دعا إلى عدم اللجوء للتصعيد بين الأطراف. كما انتقد الاتحاد الأوروبي إعلانَ المجلس الانتقالي، معتبرًا أنه سوف يعوق جهود التوصل إلى السلام والاستقرار في اليمن. ودعا إلى سرعة تطبيق كافة بنود اتفاق الرياض، وفقًا للمتحدث باسم المفوضية الأوروبية للشئون الخارجية «بيتر ستانو». وهو الاتجاه نفسه الذي عبرت عنه بريطانيا، وفقًا لوزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «جيمس كليفرلي».

- **ردود أفعال داخلية:** حيث رفضت المحافظات الجنوبية الست إعلان إدارة ذاتية لإقليم جنوبي، وهو موقف كان متوقعًا، فمنذ الإعلان عن تأسيس المجلس الانتقالي في ٢٠١٧ رفضت تلك القوى تصورات الانتقالي الخاصة بالجنوب وتوجهاته الانفصالية، وخطواته نحو فرض نفوذه على باقي المناطق الجنوبية. ومن أبرز مواقف تلك القوى إعلانُ المؤتمر الجامع لحضرموت أنه لن يرضى بالانضمام لإقليم جنوبي تحت راية المجلس الانتقالي، وأنه يؤيد الحكومة الشرعية، وفي حال اللجوء إلى خطوة انفصال الانتقالي فقد تذهب حضرموت إلى انفصال مماثل.

دلالات أساسية

- شكّل إعلان المجلس الانتقالي عن إدارة ذاتية اندفاعةً كانت محتملة، في ضوء جمود اتفاق الرياض على مدار الأشهر الخمسة السابقة، والاحتكاكات العسكرية مع القوات الحكومية في بعض الجبهات (مثل: شبوة، وأبين)، كما اعتبر التحشيد العسكري في منطقة «شقرة» الساحلية بهدف تكرار جولة التصعيد العسكري مرة أخرى في اتجاه عدن.

- على الرغم من إشارة المجلس الانتقالي إلى أن دوافعه إلى الإعلان عن الإدارة الذاتية كانت بسبب عدم تنفيذ اتفاق الرياض؛ إلا أنه -في الوقت ذاته- أكد استمرار تأييده للتحالف، وهو ما قد يُعبّر عن خطوة تكتيكية للضغط من أجل تطبيق اتفاق الرياض. لكن تلك الخطوة عكست تلميحًا إلى تباينات على مستوى التحالف، لا سيما وأنّ أمين عام الانتقالي «عيدروس الزبيدي» كان في الإمارات وقت إعلان البيان؛ إلا أن وزير الدولة للشئون الخارجية «أنور قرقاش» أشار عقب صدور بيان التحالف إلى أن «الإحباط من التأخر في تطبيق الاتفاق لا يجب أن يكون سببًا لتغيير الأوضاع من طرف واحد، وثقتنا في حرص السعودية الشقيقة على تطبيق اتفاق الرياض مطلقة». وبالتالي، هناك تأكيد من الجانب الإماراتي على أن أبو ظبي لم تؤيد خطوة المجلس الانتقالي.

- عبّر موقف المجلس الانتقالي بالإعلان عن إدارة ذاتية عن توجهه ككيان انفصالي، ومن ثمّ فإنها ليست خطوة خارج سياق مشروع الانتقالي. وفي إطار مقاربة اتفاق الرياض يمكن القول إن الانتقالي تعامل معها على أساس أنها خطوة انتقالية بالنظر إلى الاعتراف به كممثل وحيد للجنوب، وبالتالي شرعنة وجوده، على الرغم من وجود قوى الحراك الجنوبي الأخرى التي لم تنضم للانتقالي، وفي الحاصل الأخير فإن تجاوزه الاتفاق سيلغي هذه الشرعية.

- تُعد هذه هي المرة الثالثة التي يتجه فيه المجلس الانتقالي لإعادة طرح توجهاته الانفصالية، حيث كانت المرة الأولى في إعلان عدن مايو ٢٠١٧ مع تشكيل المجلس الانتقالي نفسه، والثانية في جولة التصعيد العسكرية في أغسطس ٢٠١٩، ورفضه وجود الحكومة في العاصمة الانتقالية، ثم بيانه الأخير الخاص بالإدارة الذاتية، لكنها ظلت انعكاسًا للخلاف مع الحكومة الشرعية المعترف بها، وعدم القدرة على تسوية تلك الخلافات. لكن الملاحظ أنه في المرتين السابقتين كان الانتقالي يتراجع خطوة إلى الوراء ويعود مرة أخرى إلى الحوار السياسي لجني المزيد من المكاسب دون تحقيق الهدف في الأخير.

- من المتصور أن يواجه المجلس الانتقالي تحديًا آخر يتعلق بإمكانية فرض الإدارة الذاتية بالقوة المسلحة، فعلى الرغم من تأييد بعض القوى الأمنية له وبعض الرموز السياسية، لكنها تظل قوى

محدودة في ميزان الدعم، كما أن هناك متغيرًا في معادلة القوى وفقًا للحسابات على الأرض حاليًّا، لا سيما وأنه على الرغم من الإشارة إلى تعطيل لجان اتفاق الرياض ومنها الاتفاق الأمني، لكن تظل هناك متغيرات فعلية، منها انتشار القوات السعودية في الجنوب، والتي حلت محل القوات الإماراتية، كما أن أفواجًا من القوات العسكرية الجنوبية التي تم تدريبها في السعودية أخذت موقعها في عدن، وربما أثارت هذه الخطوات حفيظة المجلس الانتقالي، إلى جانب تحييد قوة الانتقالي العسكرية بشكل نسبي، وربما أصبحت هناك قوة أخرى على الأرض قادرة على فرض موقف مختلف بحسابات موازين القوى.

- لم تحظَ خطوة الانتقالي بدعم من القوى الجنوبية الأخرى، وبالتالي قوضت مشروع «الإدارة الذاتية» عمليًّا، لذا أصبح هناك اتجاه إلى أن تكون مجرد سلطة محلية مستقلة عن الحكومة، كما أن ردود الأفعال المختلفة تؤكد عدم الاستجابة لمشروع المجلس الانتقالي، ومن ثم لن يكون هناك دعم له، بل إنه سيواجه تحديات على مستوى القاعدة الشعبية في عدن، كونها تعاني من الخدمات، حيث لن يكون بمقدور المجلس تلبية احتياجات المواطنين.

مسارات محتملة

- من المتصور أن التسوية السياسية التي فرضها اتفاق الرياض على الانتقالي والحكومة الشرعية لم تنزع حالة الاحتقان القائمة بينهما، ومن المتوقع أن حالة الصدام السياسي على الجانبين ستظل قائمة حتى في ظل ضغط تحالف الشرعية على الجانبين. وبالتالي، سيظل التحالف هو الطرف الذي سيدير العلاقة بين الجانبين.

- من المرجح أن يتراجع المجلس الانتقالي مرة أخرى خطوة إلى الوراء، لا سيما وأنه تأكد من عدم وجود حاضنة سياسية محلية لتوجهه الأخير إلى جانب غياب الدعم الإقليمي والدولي، ومن ثم سيستجيب مرة أخرى لدعوة تحالف الشرعية الخاصة بالتعجيل لعقد لجان اتفاق الرياض، لكن ما يعنيه هو استثمار خطوة شرعنة دوره، ومن ثم الحصول على القدر الممكن من السلطة في الجنوب في مقابل الحكومة الشرعية من خلال ضمانة التحالف لا سيما السعودية.

- يمكن القول إن خطوة إعلان المجلس الانتقالي «إدارة ذاتية» انعكاس للفجوة الكبيرة بينه وبين الحكومة، ولن تضيق هذه الفجوة دون دفع تحالف الشرعية الأطراف إلى تطبيق اتفاق الرياض، ولا تزال هناك فرصة لتطبيقه، لا سيما في ظل إعلان موقف التحالف التمسك بالاتفاق، والدعوة للتعجيل بتنفيذه. لكن على التوازي هناك حاجة إلى نزع فتيل الاحتقان، وإزالة مظاهر التوتر على الجانبين لإعادة بناء الثقة، خاصة الحملات الإعلامية والسياسية. وعلى الجانب الآخر، من المتصور أن خطوة العودة إلى تنفيذ مخرجات الاتفاق ستبدأ أولاً من التحالف الذي سيتعين عليه وضع جدول زمني لتنفيذها بالتوافق مع الأطراف اليمنية.

خريطة السيطرة والنفوذ للقوى المتنازعة في اليمن

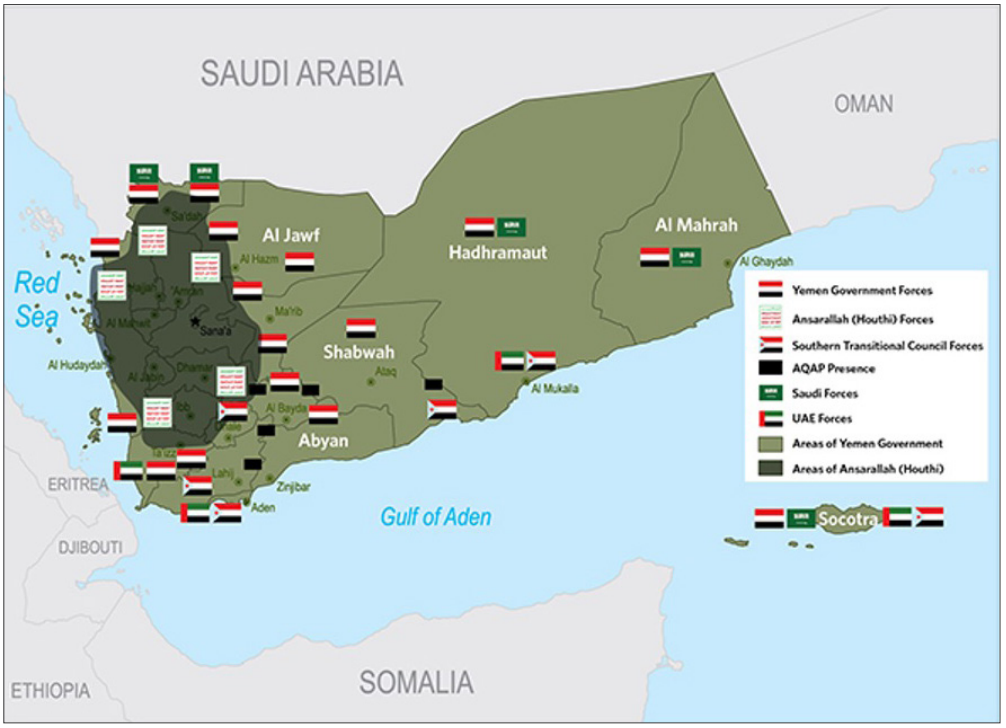

من هو المجلس الانتقالى الجنوبى؟

- كيان سياسي بارز فى جنوب اليمن تصدر المشهد في مرحلة ما بعد المقاومة ضد الاجتياح الحوثي للجنوب فى العام ٢٠١٥، عندما دعا اللواء عيدروس الزبيدى محافظ عدن كافة القوى السياسية والاجتماعية الجنوبية فى سبتمبر ٢٠١٦ إلى العمل على إنشاء كيان سياسي جنوبي، لكن لم يكن هناك انسجام بين الزبيدى وحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادى المعترف بها دوليا.
- تم إعلان المجلس الانتقالى، كهيئة سياسية بموجب إعلان عدن في العام ٢٠١٧، وتم تشكيل مجلس رئاسة وجمعية وطنية ومجلس استشارى، ثم أخذ المجلس الانتقالي يتمدد فى الجنوب، من خلال فتح عدد من المقار فى المحافظات الجنوبية الست.
- يتم معاملة المجلس الانتقالي معاملة الأحزاب وليس السلطة، لكن يُعتقد أنه حصل على شرعية سياسية ونفوذ أكبر في إقليم عدن مع توقيعه اتفاق الرياض في نوفمبر ٢٠١٩، ومن ثم، يعتبر المجلس نفسه ممثلا للجنوب، فى حين أن الأمم المتحدة وقوي الحراك الجنوبي التي لم تنضم إليه لا تعتبره الممثل الوحيد فى الجنوب أو اقليم عدن.

3 دوافع تحرك القوى الإقليمية والدولية في سوريا

على الرغم من أن تفشي وباء كورونا المستجد يستدعي تكاتف كافة الفاعلين الدوليين والإقليميين المنخرطين بالأزمة السورية، ولا سيما في ظل انهيار المنظومة الصحية والبنية التحتية في هذا البلد؛ غير أن الأزمة كشفت عن أبعاد عسكرية وميدانية استهدف الفاعلون من خلالها توطيد تأثيرهم على مسار الأزمة السورية.

تحركات روسية

- **تنافس روسي-أمريكي في الشمال السوري:** يسعى الطرفان إلى تعزيز تواجدهما بمناطق شمال شرق سوريا، وتحديدًا محافظتي الحسكة ودير الزور، وذلك من خلال إنشاء قواعد عسكرية جديدة. علاوة على تسيير دوريات عسكرية برية وجوية بهدف تأكيد التموضع الجديد. وتسعى الولايات المتحدة من خلال تحركاتها إلى محاولة تثبيت نفوذها بالمناطق الغنية بالنفط، والتأكيد على دورها كفاعل رئيسي بالأزمة السورية في مقابل روسيا وإيران. كما امتد ذلك التنافس إلى العشائر العربية، حيث يتصاعد الحديث حول فتح القيادة الأمريكية باب الانتساب لتشكيل قوة عسكرية جديدة من أبناء العشائر جنوب الحسكة، ردًّا على المشروع الروسي لتجنيد أبناء العشائر ضمن كيان عسكري غير نظامي تابع لروسيا وغير مرتبط بقوات النظام.

- **خلاف روسي-سوري:** هناك دلائل على وجود توتر أو اختلاف بين القيادة الروسية والنظام السوري، حيث وجهت وسائل إعلام روسية مقربة من الكرملين انتقادات للنظام السوري. وتأتي تلك الحملة في سياق ما تؤكده روسيا من هيمنتها على القرار في سوريا في مقابل تهميش وتحجيم مصالح وتحركات باقي الفاعلين، سواء من المحليين أو الدوليين، وهو الأمر الذي يثير القلق لدى النظام السوري، خاصة مع تصاعد الحديث العلني لقيادات روسية بشأن ضرورة حدوث تغيير في بنية النظام السوري والاتجاه إلى مرحلة انتقالية، وفقًا لما سيُرسيه مسارا الأستانة وجنيف من مقررات. وبرغم ذلك، فمن غير المتوقع أن يتخذ طابعًا رسميًّا، فكلا الطرفين (روسيا والنظام السوري) لا يزالان في حاجة لبعضهما.

- **تطويع النفوذ الإيراني:** حيث عملت روسيا على تحجيم تأثير النفوذ الإيراني في سوريا بما لا يؤثر على المصلحة الروسية، فكان الاتفاق الروسي مع إسرائيل بخصوص انسحاب الميليشيات الإيرانية من المناطق القريبة من الجولان، وعدم التدخل في أي عمليات عسكرية إسرائيلية موجهة ضد المواقع

الإيرانية. وأيضًا، تهميش روسيا للقيادة الإيرانية فيما يطرأ وما ينتج عن أي مستجدات، خاصة تلك المرتبطة بالتحركات العسكرية التركية، الأمر الذي أثار الاستياء الإيراني، ودفعها نحو توطيد تأثيرها السياسي والميداني على مجريات الأزمة. ومع ذلك، من المتوقع أن تستمر روسيا في الإبقاء على وجود إيران تحت السيطرة الروسية.

- **تحجيم النفوذ التركي:** بحسب وزارة الدفاع الروسية، فإن «الإنجاز الأهم للقوات الروسية العاملة في سوريا خلال عام ٢٠١٩ تمثل في مساعدة الجيش السوري على بسط سيطرته على مناطق في شرق الفرات شمال البلاد». فعلى الرغم من التحركات العسكرية التركية بشمال سوريا من خلال عمليتي نبع السلام أو درع الربيع؛ إلا أن روسيا قد نجحت في تحجيم الطموحات التركية، وذلك من خلال تقديم الدعم العسكري للنظام السوري في حملته الأخيرة على تركيا وفصائلها الموالية، إلى جانب ما ترسيه الاتفاقات اللاحقة لكلتا العمليتين من حضور روسي مشارك بمناطق العمليات كضامن للهدنة ووقف إطلاق النار.

تحركات إيرانية

- **تعزيز النفوذ:** تنظر إيران لسوريا باعتبارها ميدانًا استراتيجيًّا يجب تعزيز نفوذها فيه، ولذا فقد عملت على إعادة تمركز عناصرها والميليشيات التابعة لها في عدد من المحاور. فعلى الرغم من الانتشار المُكثف في الجنوب السوري؛ إلا أن هناك عددًا من التقديرات تشير إلى تشكيل إيران غرفة عمليات عسكرية في ريف حلب الجنوبي والغربي. كما تكشف التحركات الأخيرة عن نية إيران تشكيل منطقة نفوذ دائمة في شمال سوريا، الأمر الذي ظهر في أعقاب الزيارة التي قام بها قائد فيلق القدس الإيراني «إسماعيل قآني» لعدد من محاور القتال بريف حلب وإدلب واللاذقية، في مارس الماضي.

■ **ضمان التأثير:** تسعى إيران عبر عدد من التحركات لضمان دورها المستقبلي في سوريا، وقد جاءت الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية «جواد ظريف» إلى سوريا لتؤكد على الأهمية الاستراتيجية لسوريا لدى إيران. ويمكن قراءة هذه الزيارة في ضوء حاجة إيران لتثبيت أقدامها في سوريا، خاصة مع المساعي الروسية لتحجيم دورها، ولا سيما في أعقاب التسهيلات التجارية والاقتصادية التي منحتها سوريا لإيران في ميناء «بانياس». وعليه، تأتي التحركات الإيرانية لموازنة الضغوط الروسية، وضمان التواجد المستقبلي عبر مشروعات إعادة الإعمار، بالإضافة إلى دعم مشروعها الإقليمي، وتأمين سعيها في تشكيل ممر بري يربط إيران بلبنان عبر العراق وسوريا.

تحركات تركية

■ **تعزيزات ميدانية:** تعمل أنقرة على تثبيت مكاسبها الميدانية والسياسية في شمال سوريا، وبالتحديد في إدلب، وعليه تسعى لدعم تواجدها العسكري في مناطق خفض التصعيد والمراقبة، من خلال نقل الجنود والمدرعات والرادارات العسكرية وغيرها إلى شمال سوريا. فقد نقلت أنقرة، من فبراير حتى ٢ إبريل الماضي، أكثر من ٥ آلاف شاحنة عسكرية، بالتزامن مع نشرها نحو ٢٠ ألف جندي. كما وسعت أنقرة من تمركزاتها ونقاط المراقبة العسكرية، بعد إضافة عدد من النقاط مؤخرًا لتصل إلى نحو ٥٦ نقطة عسكرية في شمال سوريا. وبرغم ذلك، من المتوقع أن تنخفض عمليات الحشد التركي في الفترات المقبلة، وذلك خشية انتقال فيروس (كوفيد-١٩) إلى قواتها العسكرية والعناصر الموالية لها.

■ **تجميد القتال:** إذ شهدت الفترات الماضية توترات كبيرة بين تركيا والنظام السوري، وقد بلغ هذا التوتر ذروته في ٢٧ فبراير الماضي عندما استهدفت غارة جوية نحو ٣٣ جنديًّا تركيًّا، وهو ما تم اعتباره أكبر سقوط لقوات تركية في يوم واحد منذ اندلاع الأزمة السورية. وعليه، كان رد الفعل التركي المتمثل في إطلاق عملية «درع الربيع» للحيلولة دون سيطرة النظام على إدلب، وكذلك منع تدفق اللاجئين مرة أخرى في اتجاه تركيا، وهو ما يمثل تحديًا للنظام السياسي التركي، ولا سيما في ظل تأزم الوضع الاقتصادي الحالي. كذلك، ليس لدى تركيا نية للتخلي عن مكتسباتها الميدانية المتحققة بمناطق الشمال السوري، وذلك لضمان استمرار الحضور والتأثير.

وعلى الرغم من حالة الهدوء الحذر بعد الاتفاق التركي الروسي حول وقف إطلاق النار، فما زالت هناك احتمالات لعودة التصعيد بين الجانبين خلال الفترات المقبلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من مؤشرات الخلاف بين روسيا وتركيا، إلا أن حاجة الطرفين لبعضهما في الملف السوري تُعتبر بمثابة الضامن لعدم بلوغ التصعيد حد المواجهة الشاملة أو الحرب المفتوحة.

■ **معضلة المسلحين:** حيث أُثيرت قضية التعامل مع الجماعات والتنظيمات المسلحة في إدلب باعتبار أن التخلص من هذه العناصر ضروري، وعليه تُعتبر هذه القضية من الملفات الضاغطة التي يجب أن تتعامل معها تركيا، وقد جاءت التحركات التركية بشأن التعزيزات العسكرية وزيادة نقاط المراقبة للتعاطي مع هذه المعضلة. وتذهب التقديرات إلى مساعي تركية لدمج هذه العناصر تحت مظلة واحدة؛ إلا أن عملية الدمج مُحاطة بعدد من التحديات، من بينها رفض الطرح من قبل عدد من الجماعات (مثل: حراس الدين، وأنصار الإسلام)، كما لا يوجد ضامن لإخضاع «هيئة تحرير الشام» لهذه المعادلة، خاصة في ظل نفوذها العسكري والميداني المتزايد.

خريطة توزيعات السيطرة والنفوذ داخل سوريا

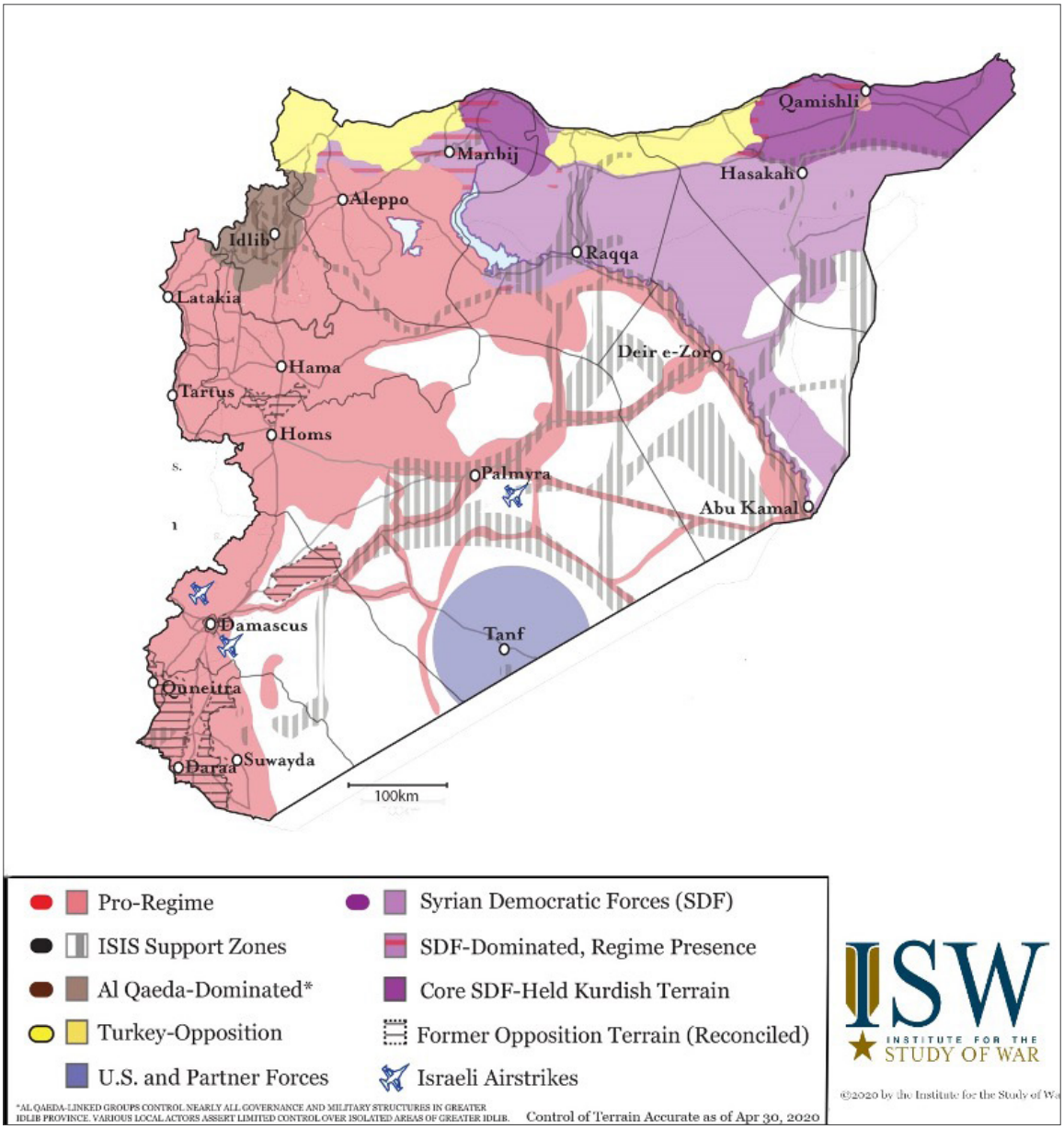

المصدر: معهد دراسات الحرب، ٣٠ إبريل ٢٠٢٠

قسم السياسات العامة

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٣) - ١٥ مايو ٢٠٢٠

1 تطور الإنفاق على الصحة في الموازنات المصرية

2 جهود حكومية مصرية لمساندة متضرري كورونا

3 حدود جاهزية البنية الرقمية المصرية لأزمة كورونا

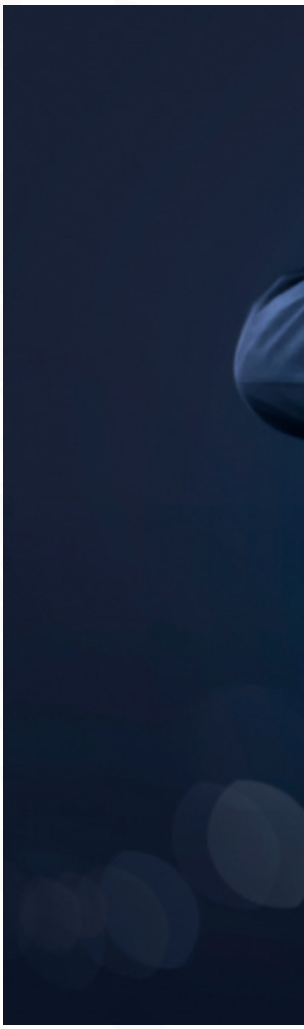

1 تطور الإنفاق على قطاع الصحة في الموازنات المصرية

أبرزت أزمة وباء كورونا المستجد أهمية الإنفاق على الرعاية الصحية، حيث إن الدول التي يحظى فيها قطاع الصحة بدعم كافٍ، ومصادر تمويل مستدامة؛ هي نفسها الدول التي لم تقف مرتبكة في مواجهة هذا الفيروس. لذا فقد اعتبر البعض أن أهم الدروس المستفادة عالميًّا من هذه الأزمة هو التفكير في إعادة أولويات قائمة الإنفاق لصالح قطاعي الصحة والبحث العلمي.

مخصصات الصحة

- بلغ إجمالي المصروفات المقدرة لموازنة مصر ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ١,٧ تريليون جنيه، بارتفاع قدره ١٢٦ مليون جنيه تقريبًا مقارنة بموازنة العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتقدر الأجور وتعويضات العاملين بنحو ٣٣٥ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٣٤ مليار جنيه عن العام المالي الحالي، أي بنسبة ١١,٣٪ لصرف العلاوات الدورية والحافز الإضافي، مع زيادة ٧٥٪ في بدل المهن الطبية الذي سيُصرف للأطباء وهيئات التمريض في ظل الأزمة الحالية. كما بلغت مخصصات قطاع الصحة في الموازنة نحو ٩٦ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٢٤ مليار جنيه عن العام المالي الحالي، كما زادت مخصصات قطاع التعليم والبحث العلمي بنحو ٥٥ مليار جنيه.

- نصت المادة رقم ١٨ من دستور ٢٠١٤ على تخصيص ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي على الخدمات الصحية، على أن تتزايد هذه النسبة تدريجيًّا وصولاً إلى المعدلات العالمية. ويتضمن قطاع الصحة: خدمات المستشفيات، والعيادات الخارجية، وخدمات المستشفيات المتخصصة، وخدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، وخدمات الصحة العامة، والبحوث والتطوير في مجال الشئون الصحية.

- أخذت مخصصات الصحة في الموازنة العامة للدولة اتجاهًا تصاعديًّا متناميًا منذ موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١. فتضاعفت قيمتها الإجمالية من أقل من ٤٥ مليار عام ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى ٩٣ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١، بنسبة زيادة سنوية كانت عند أدنى مستوياتها في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، عندما زاد الإنفاق على الصحة بنسبة ٨,٨٪، لتصل نسبة الزيادة إلى أقصى مستوى لها في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١، بنسبة ٢٧,٢٪، بما يعكس استجابة سريعة لأزمة جائحة كورونا، ما أدى إلى رفع نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي النفقات العامة إلى ٥,٤٧٪، وهي أعلى نسبة تصل إليها خلال السنوات الست الأخيرة، وتُلخص الأشكال الثلاثة التالية هذه التطورات.

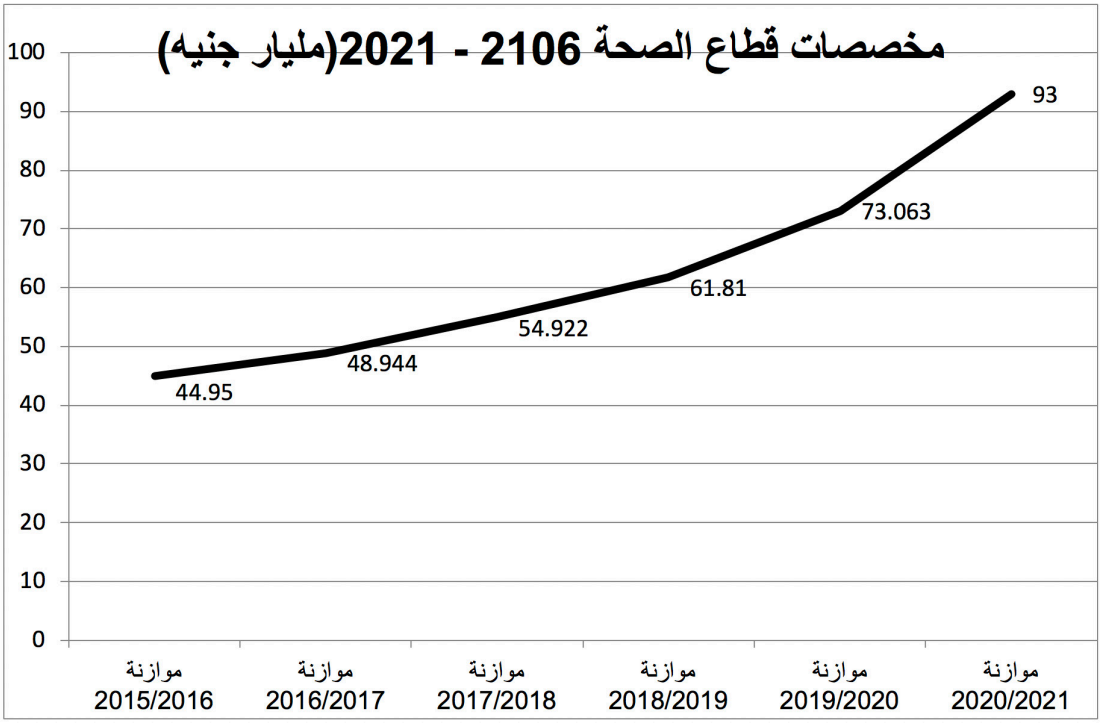
مخصصات قطاع الصحة 2106 - 2021(مليار جنيه)
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
44.95
48.944
54.922
61.81
73.063
93
موازنة 2015/2016
موازنة 2016/2017
موازنة 2017/2018
موازنة 2018/2019
موازنة 2019/2020
موازنة 2020/2021

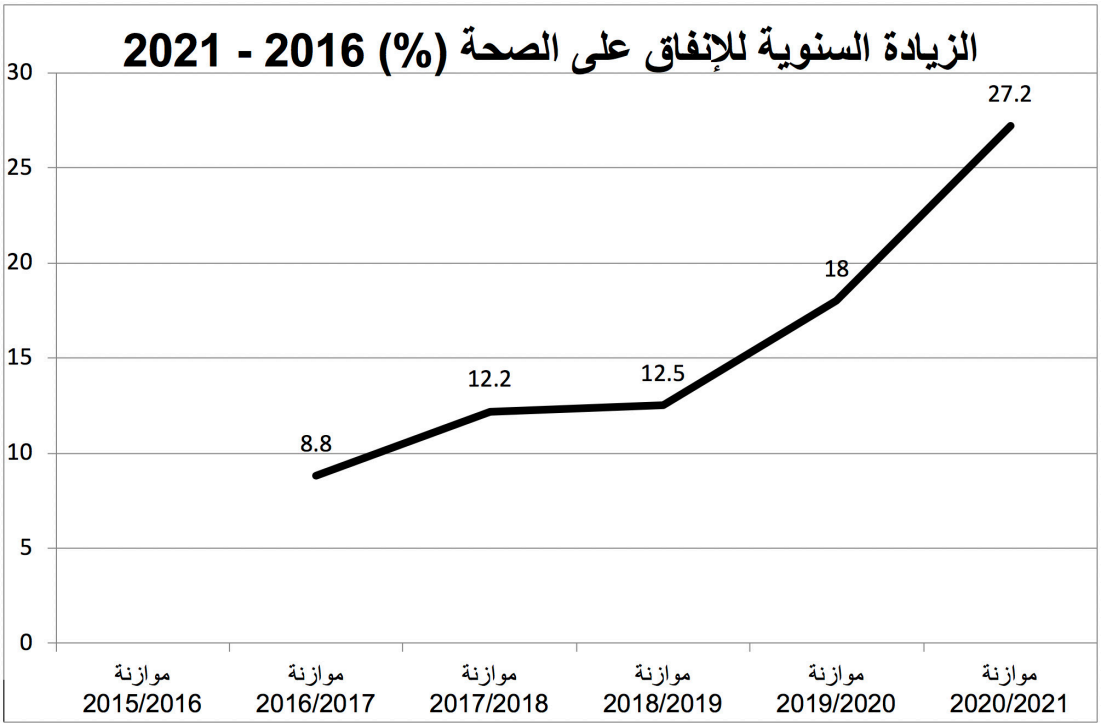
الزيادة السنوية للإنفاق على الصحة (%) 2016 - 2021
30
25
20
15
10
5
0
8.8
12.2
12.5
18
27.2
موازنة 2015/2016
موازنة 2016/2017
موازنة 2017/2018
موازنة 2018/2019
موازنة 2019/2020
موازنة 2020/2021

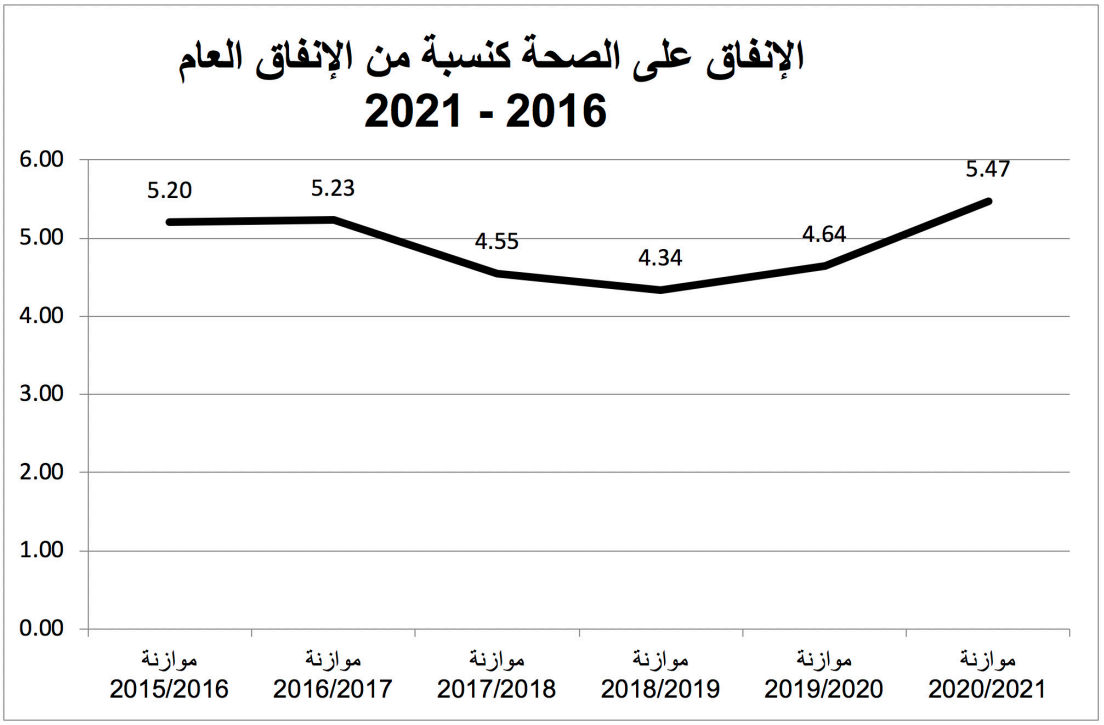

مخصص قطاع الصحة (مليون جنيه)	2020/2021 موازنة	2019/2020 موازنة	2018/2019 موازنة	2017/2018 موازنة	2016/2017 موازنة	2015/2016 موازنة
	93,000 (27.2%)	73,063 (18%)	61,810 (12.5%)	54,922 (12.2%)	48,944 (8.8%)	44,950
الإجمالي العام (مليون جنيه)	1,700,000	1,574,559	1,424,020	1,207,138	936,094	864,564

يمثل معدل التغير المئوي عن السنة المالية أو الفترة السابقة

المصدر: بيانات الموازنات من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

توزيع موازنة الصحة

■ خصصت موازنة القطاع الصحي المصري للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ -وفقًا للبيان الرسمي- نحو ٣٥ مليار جنيه للأجور وتعويضات العاملين، ولديوان الوزارة نحو ١٩ مليار جنيه، كما شملت دعمًا مخصصًا لبند الأدوية وألبان الأطفال بنحو مليار و٥٠٠ مليون جنيه، وجاء نصيب مديريات الشئون الصحية بها نحو ٢٧ مليار جنيه، وتضمنت بندًا لأغذية العاملين بقيمة ٣٠٥ ملايين، وبندًا للوقود والزيوت بقيمة ٤٥ مليونًا، والإقامة بالجهات النائية بقيمة ٣٥ مليون جنيه، كما تم تخصيص ٦ مليارات و٦٢٢ مليونًا لعلاج المواطنين على نفقة الدولة، و٢ مليار و٩٦ مليونًا للبرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات، كما تم تخصيص ١٥,٣ مليار جنيه لشراء السلع والخدمات، بارتفاع قدره ٢,٩ مليار جنيه عن العام السابق، ونحو ٦,٣ مليارات جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، بارتفاع قدره مليار جنيه، ونحو ١,٨ مليار جنيه كمصروفات أخرى، بارتفاع قدره ٥٧٧ مليون جنيه، مقارنة بالعام السابق، ونحو ١٣,٥ مليار جنيه للاستثمارات، أي لشراء الأصول غير المالية، بارتفاع قدره ٢,٣ مليار جنيه.

■ يلخص الجدول التالي تطور توزيع النفقات العامة على الصحة منذ موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦، وحتى موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ الحالية، ومنه تتضح الزيادة الكبيرة التي لحقت بالبنود الخاصة بالأجور، والمزايا الاجتماعية، والاستثمارات، وشراء السلع والخدمات.

البيان (بالمليون جنيه)	2019/2020 موازنة	2018/2019 موازنة	2017/2018 موازنة	2016/2017 موازنة	2015/2016 موازنة
الإجمالي العام للقطاع	73,063	61,810	54,923	48,944	44,950
الأجور وتعويضات العاملين	35,904	31,600	29,399	28,569	27,290
شراء السلع والخدمات	15,398	12,470	10,014	8,765	7,967
الفوائد	124	120	40	26	22
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	6,318	5,229	4,195	3,299	2,873
المصروفات الأخرى	1,818	1,241	992	702	678
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	13,501	11,151	10,283	7,583	6,120

المصدر: بيانات الموازنات من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

قصارى القول، إن قطاع الصحة حظي بمزيد من الإنفاق في الموازنات المالية للدولة منذ العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، وأيضًا موازنة العام المالي المقبل ٢٠٢٠/٢٠٢١، والتي تستهدف تمكين قطاع الصحة من السيطرة على وباء كورونا، وتعويض الأطباء والأطقم الطبية بشكل يتناسب مع الجهد الهائل الذي بذلوه خلال هذه الأزمة.

2 جهود حكومية مصرية لمساندة متضرري كورونا

اتخذت الحكومة المصرية عدة سياسات مالية ونقدية لتخفيف التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا، إثر تضرر قطاعات، كالسياحة والنقل، بسبب الإغلاق الحدودي والحظر الصحي، فضلاً عن الحد من عبء الأزمة على الفئات الأفقر والأسر والشركات المتضررة بفعل الركود الاقتصادي، ناهيك عن العمالة غير المنتظمة التي تأثرت دخولها بسبب الجائحة.

إجراءات أساسية

- خصصت الحكومة المصرية مائة مليار جنيه مصري تم تدبيرها من الاحتياطات العامة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لتمويل خطة لمكافحة فيروس كورونا، كما خفض البنك المركزي سعر الفائدة ٣٠٠ نقطة -أي ٣٪- والتي من المتوقع أن تتسبب بضخ سيولة بأكثر من ١٠٠ مليار جنيه في الاقتصاد المصري (أي ما يعادل القيمة المخصصة من الدولة لمكافحة الفيروس)، بخلاف الإسهام في توفير جزءٍ كبيرٍ من مخصصات الموازنة الحالية، والتي كان يتم إنفاقها كفوائد على الدين العام.

- أعلنت الحكومة المصرية والبنك المركزي عن دعمهما للمصانع والقطاع الخاص والبورصة المصرية، عبر نوعين أساسيين؛ الأول غير مباشر، أي عبر تنازلات عن مستحقات ضريبية ورسوم مقابل خدمات، فعلى سبيل المثال، خفضت ضريبة الدمغة على التعاملات في البورصة، وتقليل تكلفة الغاز الطبيعي والكهرباء للمشروعات، وتأجيل سداد الضريبة العقارية على المنشآت والمصانع. أما الدعم المباشر فكان عن طريق إصدار قرارين بتوفير مليار جنيه كدعم للمصدرين في شهري مارس وإبريل ٢٠٢٠، وإتاحة تمويل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- ضخت الحكومة المصرية عشرين مليار جنيه (١,٢٧ مليار دولار) لدعم البورصة، كما أعلن البنك المركزي عن حزمة قرارات تشمل: التصالح مع جزء من المتعثرين في سداد قروضهم، وتأجيل استحقاقات أقساط الأفراد عن السلع الاستهلاكية والعقارات لدى البنوك، وزيادة حد السحب اليومي، وضمان توافر الأموال في البنوك وماكينات الصرف الآلي، وإلغاء رسوم السحب من أي ماكينة صرف آلي.

■ قامت وزارة القوى العاملة بالتحرك العاجل تجاه العمالة غير المنتظمة عبر إعطائهم وثيقة «أمان» التي توفر لهم حماية تأمينية، وتخصيص ٥٠٠ جنيه إعانة بطالة تُصرف لمدة ثلاثة أشهر، على أن يتم صرفها من خلال مكاتب البريد التابعة لمحل إقامة كل عامل. ووفقًا للوزارة، فقد بلغ عدد المستفيدين من المنحة حوالي ٣٠٠ ألف شخص من إجمالي ٨,٦٧ ملايين عامل غير منتظم أي بنسبة ٤,٦٪، علمًا بأن المستفيدين من شهادة أمان أكثر من ٩٠٠ ألف شخص منذ انطلاقها في ٢٠١٨. وبخصوص العمالة المنتظمة، فقد قامت الدولة بسداد رواتب العمال في القطاعات المتضررة من صندوق الطوارئ.

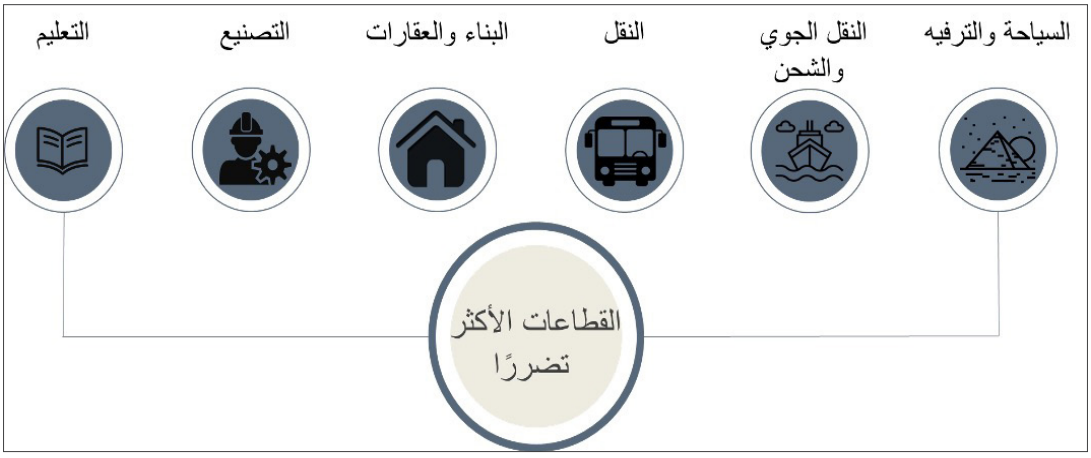

المصدر: Dcode Economic and Financial Consulting

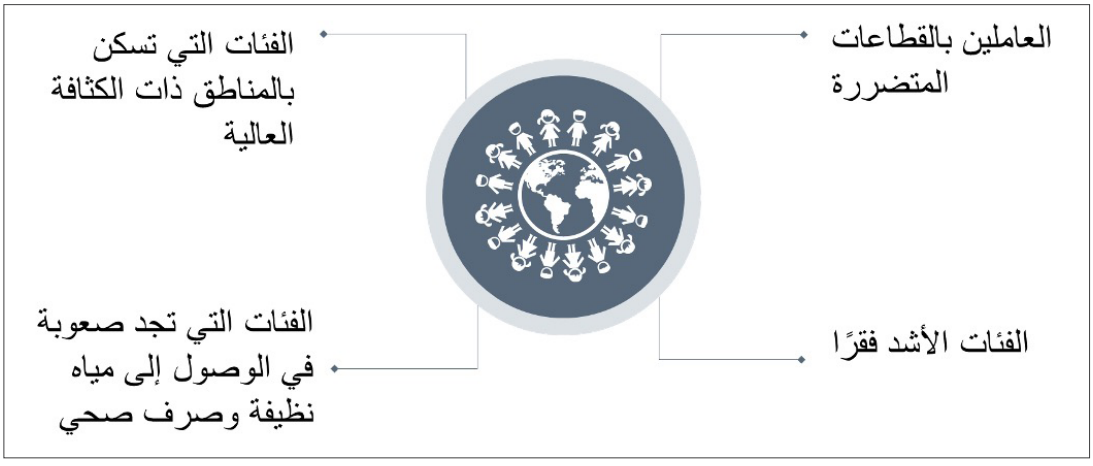

المصدر: UNSDG

- توقفت الحكومة عن تحصيل التأمينات والضرائب وفواتير الكهرباء والمياه والغاز من شرائح الدخل الأكثر تضررًا من الأزمة. وقد شمل ذلك التوقف عن تحصيل التأمينات والضرائب لشرائح الدخل الثانية حتى الرابعة، وإعفاء شرائح الاستهلاك المنزلي من الشريحة الأولى إلى الخامسة على الأكثر من الفواتير الشهرية، فضلاً عن استمرار التحصيل من شرائح الاستهلاك والدخل العليا، وإعفاء شرائح الاستهلاك المنزلي من سداد فواتير الغاز، وإعفاء شرائح الاستهلاك المنزلي من الشريحة الأولى حتى الثالثة على الأكثر من سداد فواتير المياه.

- زادت الدولة أعداد الأشخاص المستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة» بمقدار ٦٠ ألف شخص، ومن المخطط أن تصل تلك الزيادة إلى ١٠٠ ألف شخص في المرحلة المقبلة، على أن يزيد المبلغ المخصص للبرنامج من ١٨,٥ إلى ١٩ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٠، كما رفعت الحكومة العائد الشهري للرائدات الريفيات من ٣٥٠ جنيهًا مصريًّا إلى ٩٠٠ جنيه مصري.

- ألغى البنك المركزي المصري العمولات والرسوم على التحويلات بالجنيه المصري، وذلك لزيادة استخدام التحويل الرقمي وتقليل استخدام النقد، وأيضًا لتطبيق الشمول المالي على نطاق أوسع. كما قام البنك المركزي بزيادة القيمة اليومية لمحافظ الهاتف المحمول إلى ٣٠ ألف جنيه، وإصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا لمدة ٦ أشهر مجانًا، وزيادة الخدمات المقدمة للتحويل الرقمي، مثل: تفعيل خدمة الدفع باستخدام رقم الاستجابة السريع الموحد "QR CODE"، والتسجيل التلقائي للعملاء في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

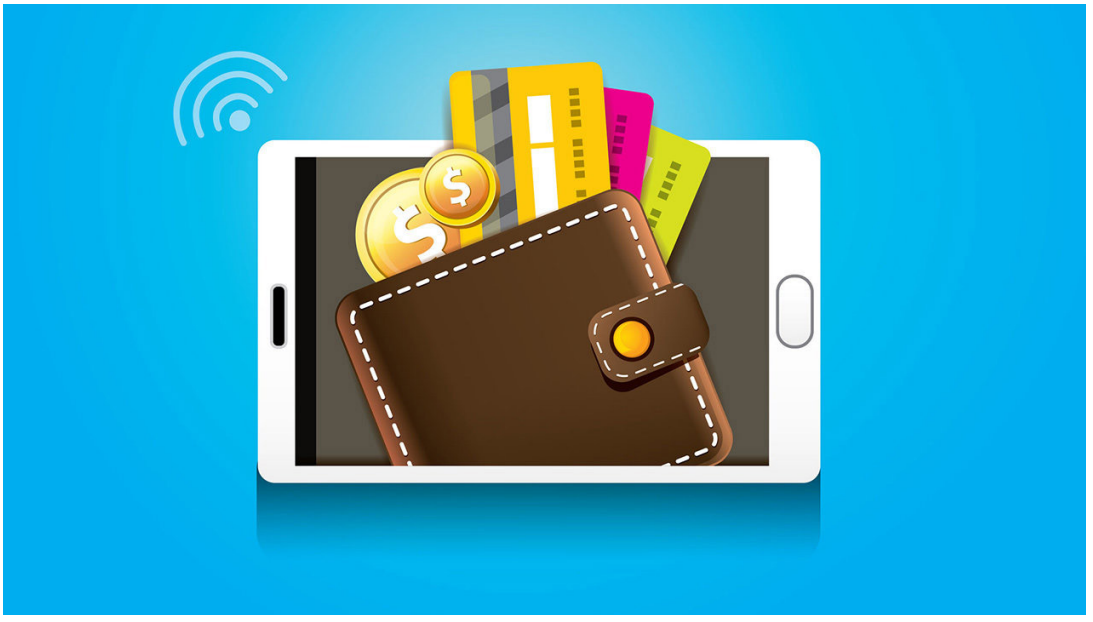

2 حدود جاهزية البنية الرقمية المصرية لأزمة كورونا

تعرضت البنية التحتية للاتصالات والمعلومات في ظل جائحة كورونا لضغوطات شديدة، ولا سيما مع لجوء الحكومات والشركات والأفراد للتواصل الرقمي عبر الإنترنت، لمواصلة الخدمات التعليمية والأنشطة الاقتصادية والتسويقية، وذلك لتنفيذ سياسات التباعد الاجتماعي، والحد من إمكانية انتشار الوباء. وتفرض تلك الضغوطات أسئلة أساسية حول جاهزية شبكات الإنترنت، ومدى ملاءمتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

استراتيجية التحول الرقمي

- أدركت الحكومة المصرية مبكرًا أهمية تواجد بنية تحتية معلوماتية قوية وآمنة، حيث بدأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منذ فترة تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية في الجهات الحكومية، وذلك لتحسين أداء الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، ورفع جودة الخدمات التي تقدمها للجمهور. وتُسهم هذه الجهود في تعزيز الأسواق المحلية، وزيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- شملت خطة العمل لتحسين البنية الرقمية الاهتمام بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من أجل رفع مستوى عدة مجالات أساسية، مثل: التعليم، والصحة، والأداء الحكومي، والمحتوى الإلكتروني، وتطوير الخدمات التشريعية والمعلومات الخضراء. وفي أواخر ٢٠١٩، تم نقل اختصاصات ٢٠ مشروعًا تتعلق بالرقمنة والحكومة الإلكترونية من وزارة التخطيط إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير الأداء وتجنب تداخل الاختصاصات.

- ضمت مشروعات الرقمنة المصرية، المحول الرقمي القومي، وإنفاذ القانون، وتطوير إجراءات التقاضي، وتطوير أنظمة وحدات ونيابات المرور، وتطوير مكاتب الشهر العقاري، وتطوير مكاتب السجل التجاري، وخدمات وزارة الداخلية، وتطوير التطعيمات المركزية، وتطوير التسجيل الصيدلي، وميكنة المستشفيات، وتسجيل دخول وخروج المرضى، ومراكز الأورام، والمعامل المركزية، وأسرّة الرعاية، والخدمات الصحية (المبادرات)، ومنافذ أداء الخدمات الجماهيرية، والبوابات الإلكترونية وبوابة الخدمات الحكومية، والتنسيق الإلكتروني، وخدمات التشغيل وبوابة التعاقدات العامة، ومكتب خدمات المواطنين، بالإضافة إلى بعض خدمات التحول الرقمي بمحافظة بورسعيد كنموذج لأول محافظة متكاملة في الخدمات الإلكترونية.

- في ظل الأزمة الحالية لفيروس كورونا، تمت زيادة استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ بشكل غير مسبوق، إذ ارتفعت قيمة مخصصاته بنسبة ٣٠٠٪، لتصل إلى ١٠ مليارات جنيه، وذلك لتطوير البنية المعلوماتية، واستكمال ميكنة الخدمات الحكومية، وتحسين خدمات الإنترنت.

خدمات الإنترنت

- شهدت خدمات الإنترنت في عام ٢٠١٩ تطورًا كبيرًا، فقد تم إنفاق نحو ٣٠ مليار جنيه لتطوير البنية التحتية للاتصالات في مصر، ورفع كفاءة الإنترنت ومضاعفة السرعات ٦ مرات في عام واحد، فاحتلت مصر المركز الثالث إفريقيًّا من حيث سرعات الإنترنت بنهاية ٢٠١٩، بعدما كانت بالمرتبة ٤٣ على مستوى القارة، بالإضافة إلى وصول متوسط سرعات الإنترنت إلى ٣٠ ميجابت/ ثانية، بعدما كانت ٥,٦ في عام ٢٠١٨، وفقًا لتقرير Ookla العالمي.

- حقق قطاع خدمات الإنترنت أعلى معدل نمو قطاعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى كافة القطاعات بلغ ١٦,٧٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بل وتخطى المعدل المستهدف للعام المالي نفسه بنحو ٧٪، وبلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في مصر حوالي ٤٨٪ من السكان، وهو أقل قليلاً من المتوسط العالمي البالغ ٥٣٪، كما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عبر المحمول ٣٩ مليون مستخدم، بمعدل نمو سنوي ١١٪.

- على الرغم من الزيادة الكبيرة في سرعة الإنترنت في مصر في السنوات الأخيرة؛ إلا أنها ما زالت أقل من المتوسط العالمي، البالغ ٦٠ ميجا/ثانية، فيما وصلت سرعة الإنترنت عبر المحمول إلى ١٧,١٣ ميجا/ثانية، بينما يبلغ المتوسط العالمي ٣٠ ميجا/ثانية، وذلك طبقًا لنشرة مؤشرات الاتصالات والتكنولوجيا في سبتمبر ٢٠١٩.

- كشفت أزمة فيروس كورونا أهمية تحديث بنية تحتية آمنة للاتصالات، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار والإبداع التكنولوجي، ورفع نسب الشمول المالي وسرعة الإنترنت، مما يُساهم بشكل كبير في تقديم أحدث الخدمات للجمهور، حتى يمكن تلبية احتياجات الاستخدامات العديدة المتزايدة، سواء في القطاع الصحي، أو التعليم عن بعد، أو إدارة الأعمال والاجتماعات من المنزل، أو حتى الاستخدامات الشخصية في المنازل، وكذلك تدعيم كافة خدمات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية للبنوك وغيرها.

- يستلزم تطوير البنية الرقمية المصرية تنفيذ خطة تدعيم الشبكات، والتوسع في استخدام الألياف الضوئية في المحافظات، وزيادة استخدام الإنترنت فائق السرعة، وهو ما شرعت الدولة في تنفيذه بالفعل، وسوف يتعين على الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، وضع إجراءات تطبق بشكل فوري لمساعدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتلبية الاحتياجات المتزايدة، والاستعداد لأسوأ السيناريوهات في حال استمرار الأزمة، أو حدوث أعطال متكررة في الشبكات نتيجة الضغط؛ إذ يجب أن تكون هناك حلول جاهزة للتنفيذ في أقل مدى زمني ممكن.

- لقد برز دور التكنولوجيا في إدارة أزمة كورونا، من خلال نجاح العديد من المؤسسات في تطبيق العمل من المنزل، والدراسة عن بعد، واستخدام التطبيقات الطبية للكشف عن الفيروس، ومتابعة الحجر المنزلي، ونشر التوعية وغيرها من التطبيقات ذات الصلة، وهو ما يستلزم عند الخروج من الأزمة تطوير البنية التحتية للإنترنت، وضخ شركات الاتصالات استثمارات ضخمة لتطوير خدمات الإنترنت، وتوسيع انتشار الإنترنت فائق السرعة، كأحد الدروس المستفادة التي قد يكون لها مردود إيجابي على العمال والموظفين والشركات، وتوفير مصروفات هائلة في انتقالات العمل.
- اتخذت مصر إجراءات كثيرة لتطوير وتحديث البنية التحتية للاتصالات وخدمات الإنترنت، لكن من الضروري أن تتصف هذه الإجراءات بدرجة عالية من المرونة، كي تواكب التطور التكنولوجي غير المسبوق، والتركيز ليس فقط على التحول الرقمي، وإنما على الابتكار المؤسسي الذي يقوم على توطين واستهلاك التكنولوجيا معًا، وليس نمطًا قائمًا على الاستهلاك فقط، وكذا الاهتمام بالعنصر البشري، وإدراك أن الأمر يتعدى تطوير البنية الرقمية أو ميكنة الخدمات، ويضم رؤية رقمية آمنة ومتطورة تشمل نماذج الأعمال الحديثة، القادرة على تحقيق تقدم المؤسسات والأفراد والمساهمة الإيجابية في الاقتصاد.

جدول يوضح سرعات الانترنت في بعض دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، مارس ٢٠٢٠

البلد	الترتيب عالميا سرعات الإنترنت الثابت واسع النطاق	سرعات الإنترنت الثابت واسع النطاق (ميجابايت/ ث)	الترتيب عالميا سرعات الإنترنت عبر المحمول	سرعات الإنترنت عبر المحمول (ميجابايت/ ث)
الإمارات	26	95،100	1	52،83
السعودية	49	03،61	12	13،54
عمان	90	4،28	38	5،36
البحرين	94	27	39	49،36
قطر	30	94،94	3	38،78
الكويت	48	51،62	45	34،35
المغرب	128	5،15	61	69،29
تونس	164	97،6	80	35،22
مصر	81	91،30	107	11،16
تركيا	102	15،24	52	32
سوريا	168	91،5	88	05،21
إسرائيل	37	01،82	95	17،19
الأردن	59	28،50	104	07،16
الجزائر	174	63،3	136	7،7
ليبيا	155	59،9	135	54،9
العراق	177	99،18	138	7

المصدر: Speedtest Global Index march 2020

قضايا نوعية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٣) - ١٥ مايو ٢٠٢٠

1 اتجاهات انكماشية للاقتصاد العالمي بعد كورونا

2 أسباب تصاعد «الكورونوفوبيا» وسبل مواجهتها

3 أساليب حكومية متعددة لإدارة أزمة وباء كورونا

1 اتجاهات انكماشية للاقتصاد العالمي بعد كورونا

يتجه الاقتصاد العالمي إلى الدخول في حالة ركود غير مسبوقة، إثر جائحة فيروس كورونا المستجد، وقد تفوق تلك الحالةُ الأزمةَ المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. بل إن البعض يذهب إلى أنها قد تتجاوز أزمة «الكساد العظيم» في عام ١٩٢٩، لا سيما مع تزامن الجائحة مع هبوط حاد في أسعار النفط بالأسواق العالمية. فما هي التوقعات والاستجابات الاقتصادية المطروحة لتلك الأزمة التي تُنذر بتداعيات مجتمعية قد تجرّ خلفها اضطرابات سياسية؟

مؤشرات التأزم

- خلّف الإغلاق الحدودي بين دول العالم إثر انتشار كورونا، تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، لا سيما وأنه مسّ المكونات الإجمالية للطلب الكلي والإنفاق والاستهلاك والعمالة وتدفقات التجارة العالمية. وبعد أن كان صندوق النقد الدولي يتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٣,٣٪ في يناير ٢٠٢٠؛ فإذ بالإجراءات الاحترازية للدول لمواجهة كورونا خلال شهري فبراير ومارس الماضيين، تدفع الصندوق إلى توقع انكماش الاقتصاد العالمي في العام نفسه بنسبة ٣٪.

- تأزم الاقتصاد العالمي أكثر مع انهيار اتفاق مورّدي النفط في دول أوبك، حيث انخفضت الأسعار في الأسواق العالمية إلى نحو ٦٥٪، ما أدى -بدوره- إلى تأثيرات على أسعار سلع أخرى مرتبطة بسوق النفط، كانخفاض أسعار المعادن الأساسية بنسبة ١٥٪، والغاز الطبيعي بنسبة ٣٨٪، خاصة في الفترة ما بين منتصف يناير ونهاية مارس ٢٠٢٠.

- مع تراجع معدلات الاستهلاك والإنتاج العالمي للطاقة، فضلاً عن تزايد المخزونات النفطية إثر جائحة كورونا؛ بدت تخفيضات الإنتاج النفطي -سواء لدى كل من «أوبك» و«أوبك+»- غير كافية لوقف الانهيار التاريخي بسعر النفط في الأسواق العالمية خلال شهر إبريل الماضي، خاصة أن تلك التخفيضات كانت أقل من تراجع الطلب عليها في الشركات والمصانع في عقود شهر مايو ٢٠٢٠.

- برغم الرهان على صعود أسعار النفط مرة أخرى في عقود شهر يونيو ٢٠٢٠؛ إلا أن الانخفاض طالها أيضًا، إذ هبطت أسعار نفط في الولايات المتحدة خلال هذا الشهر بـ٤٠٪، وكذلك خام برنت في أوروبا وبريطانيا بـ٢٤٪، وسلة أوبك بـ٢١٪، ويعني ذلك أن ثمة توقعات مستقبلية لكل من المنتجين والمستوردين باستمرار أزمة الركود الاقتصادي لفترة قادمة، إلى أن تتوقف إجراءات الإغلاق الاقتصادي، وتعود معدلات الطلب على الطاقة إلى سابق عهدها.

شكل يوضح انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال شهر إبريل ٢٠٢٠ (خام الـ WTI «غرب تكساس» على اليمين، وسلة الأوبك يسارًا)

توقعات انكماشية

- من المحتمل أن تظل أسعار النفط دون ٤٥ دولارًا للبرميل حتى عام ٢٠٢٣، أي أقل بنسبة ٢٥٪ تقريبًا من متوسط سعر ٢٠١٩. وبرغم أن ذلك المستوى من الأسعار المتوقعة قد يفيد الدول المستوردة للنفط، حيث يخفف الأعباء على موازناتها العامة، لكن مع ذلك فإن تباطؤ حركة التجارة العالمية قد يجعل الاستفادة محدودة لتلك الدول.
- تتوقع منظمة التجارة العالمية تراجعًا بحركة التجارة بنسبة تتراوح ما بين ١٣٪ و٣٢٪ في عام ٢٠٢٠، وقد يتجاوز ذلك التراجع الأزمة المالية في ٢٠٠٨/٢٠٠٩. هنا، يبرز سيناريوهان، أحدهما متفائل نسبيًّا، يقضي بحدوث انخفاض حادٍّ في صادرات وواردات الدول بالنصف الأول من عام ٢٠٢٠، ثم يتبعه انتعاش في النصف الثاني من العام، مع عودة الطلب والإنفاق العالمي تدريجيًّا إلى ما كان عليه قبل الأزمة. أما السيناريو الآخر، فهو أكثر تشاؤمًا، حيث يقضي بانخفاض أكثر حدة يستمر خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، إذا ما استمرت حالة اللا يقين حول متى وكيف ستنتهي جائحة كورونا.

جدول يُظهر السيناريوهات المتفائلة والمتشائمة لمعدلات الاستيراد والتصدير والناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ مقارنة بـ٢٠١٨ و٢٠١٩

	Historical		Optimistic scenario		Pessimistic scenario	
	2018	2019	2020	2021	2020	2021
Volume of world merchandise trade [2]	2.9	-0.1	-12.9	21.3	-31.9	24.0
Exports						
North America	3.8	1.0	-17.1	23.7	-40.9	19.3
South and Central America	0.1	-2.2	-12.9	18.6	-31.3	14.3
Europe	2.0	0.1	-12.2	20.5	-32.8	22.7
Asia	3.7	0.9	-13.5	24.9	-36.2	36.1
Other regions [3]	0.7	-2.9	-8.0	8.6	-8.0	9.3
Imports						
North America	5.2	-0.4	-14.5	27.3	-33.8	29.5
South and Central America	5.3	-2.1	-22.2	23.2	-43.8	19.5
Europe	1.5	0.5	-10.3	19.9	-28.9	24.5
Asia	4.9	-0.6	-11.8	23.1	-31.5	25.1
Other regions [3]	0.3	1.5	-10.0	13.6	-22.6	18.0
Real GDP at market exchange rates	2.9	2.3	-2.5	7.4	-8.8	5.9
North America	2.8	2.2	-3.3	7.2	-9.0	5.1
South and Central America	0.6	0.1	-4.3	6.5	-11.0	4.8
Europe	2.1	1.3	-3.5	6.6	-10.8	5.4
Asia	4.2	3.9	-0.7	8.7	-7.1	7.4
Other regions [3]	2.1	1.7	-1.5	6.0	-6.7	5.2

شكل يُظهر تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على مسار الاقتصاد ما قبل ٢٠٠٨، وتأثير السيناريوهين (المتشائم والمتفائل) على مسار الاقتصاد العالمي بعد كورونا.

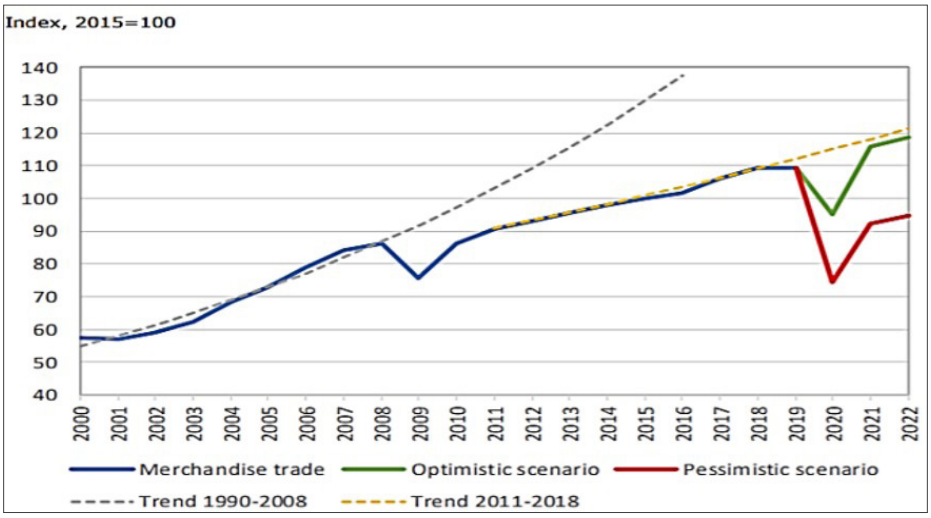

استجابات الأزمة

- يميل عادةً صناع السياسات في الأزمات التي تواجه اقتصادات الدول إلى تحفيز الطلب الكلي بسرعة، لكنّ اتّباع ذلك النهج في أزمة كورونا قد يعني -على جانب آخر- رفع القيود الاحترازية على حركة المواطنين، ومن ثم زيادة مخاطر الإصابات بالفيروس واتساعها، مما قد يفاقم من التأثير الاقتصادي والسياسي للوباء، ويتطلب ذلك -بدوره- المزيد من ضخ السيولة والحوافز المالية من قبل الحكومات للحفاظ على البنية التحتية الاقتصادية والمالية للمجتمع.

- استجابت الحكومات للأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ بسياسات نقدية ومالية محددة لمواجهة الانكماش، بما في ذلك توفير دخل مؤقت لدعم الشركات والأسر. وكانت هذه الاستجابة -آنذاك- مدفوعة بالقيادة العالمية للولايات المتحدة، حيث كانت تتمتع بنفوذ كافٍ لدعم تلك الاستجابات من خلال مجموعة العشرين، وإشراك الصين والقوى الاقتصادية الأخرى في تنسيق الاستجابات. بالمثل، قادت الولايات المتحدة استجابة متعددة الأطراف لأزمة فيروس إيبولا في غرب إفريقيا في عام ٢٠١٤، بدعم من دول كالمملكة المتحدة وفرنسا إلى جانب الصين وكوبا، وإن كانت قد تأخرت حينها.

- تكمن المعضلة في الاستجابة العالمية لأزمة الركود الاقتصادي إثر جائحة كورونا، في أنها تفتقد للقيادة العالمية، في ظل تصاعد التنافس الأمريكي-الصيني، على خلفية اتهامات من واشنطن لبكين بأنها أخفت المعلومات عن الفيروس في بدايته، ما أدى إلى انتشاره عالميًّا، وبروز استجابات غير متكافئة، فبينما انحسرت الجائحة في الصين، ازدادت في دول العالم.

- برغم أن فيروس كورونا عزّز العزلة الدولية، وأبطأ العلاقات التجارية؛ لكن الخروج من تلك الحالة سيرتبط بمدى تعاون المجتمع العالمي ودوله، سواء نامية أم متقدمة، لإنتاج لقاح أو دواء، بما يُعيد الاقتصادات في دول العالم إلى حالتها الطبيعية من حيث الطلب والعرض.

- أن تعاون المجتمع الدولي سيكون مؤثرًا في منع ظهور جوائح أخرى من عدمه بعد كورونا، أو على الأقل تخفيض تأثيراتها على الاقتصاد العالمي، حيث يتيح ذلك التعاون تعزيز البنية التحتية العالمية للصحة العامة، من خلال التبادل المستمر للمعلومات حول الإصابات غير المعتادة، وكذلك النشر المبكر والواسع النطاق للاختبارات الجماعية.

- أن بناء مخزونات عالمية من معدات الحماية الشخصية، وتجنب القيود التجارية، وخاصة على الأدوية والإمدادات الأساسية الأخرى؛ هي تدابير إضافية يُمكن أن تُعزّز أمن الصحة العامة والاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

- أن هنالك أهمية لنهج تعددي في إدارة تأثيرات كورونا على الاقتصاد العالمي، لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية بعيدة المدى، خاصة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر هشاشة وانكشافًا أمام الأزمة، لا سيما وأن وطأة أزمة كورونا قد تزداد على اقتصادات الدول النامية أكثر من نظيرتها المتقدمة، بسبب ضعف أنظمتها الصحية، واعتمادها على المساعدات الخارجية، بخلاف معدلات الديون المرتفعة، وهو ما يجعل هنالك اتجاهًا لدى الدول الكبرى لتخفيف الديون أو تعليقها.

2 أسباب تصاعد «الكورونوفوبيا» وسبل مواجهتها

مع اتساع وباء كورونا المستجد في دول العالم، برزت ظاهرة «الكورونوفوبيا» المتعلقة بسلوك عدواني يتسم بالخوف والوصم والتنمر إزاء الأشخاص والجماعات الذين لهم علاقة هذا الوباء سواء أكانوا مصابين أو يختلطون بالمصابين أنفسهم. فتارة عانت الجنسيات الآسيوية من التنمر في أوروبا، وتارة أخرى تعرضت الجنسيات الإفريقية في الصين لتنمر مضاد. تارة ثالثة، برز التنمر المرتبط بكورونا في دول ومجتمعات الدول النامية.

ملامح التنمر

- ارتبطت ظاهرة التنمر العالمية المرتبطة بكورونا في بدايتها بالصين، حيث أطلق البعض على الوباء فيروس ووهان، ثم تم حصره على فئة معينة، حيث أُشيع -آنذاك- أنه لا يصيب سوى العرق الشرق آسيوي، ما تسبب في مضايقات للآسيويين سواء افتراضية (عن طريق الإنترنت) أو واقعية وصلت أحيانًا إلى حد الاعتداء على بعضهم في دول يعيشون بها، كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وهو ما دفع شبابًا من أصل آسيوي إلى إطلاق حملة مضادة حملت عنوان «أنا لست فيروسًا». ومع إصابة دول أوروبية بالوباء لاحقًا، لقي سكانها وزائروها إلى الدول الأخرى المصير نفسه من التنمر.

- اتخذ التنمر المرتبط بوباء كورونا أشكالاً عرقية تتعلق بالتمييز بين البيض والسود، بعد اقتراح رئيس قسم العناية المركزة في مستشفى كوتشين في باريس إجراء اختبارات التطعيم ضد فيروس كورونا في إفريقيا، لكن المقترح قد تم رفضه رسميًّا في فرنسا. كما تعرض الأفارقة في الصين لحالات تنمر بعد السيطرة على الفيروس في الصين، مما دعا الاتحاد الإفريقي إلى إصدار بيان استنكاري في هذا الشأن.

- رفض استقبال المصابين في الأماكن القريبة، كما الحال في ولاية «كارناتاكا» الهندية، حيث أقدم أحد السكان على تخريب معسكر طبي لفحص كوفيد١٩ لإقترابه من محل سكنه، كما شهدت الولاية ذاتها احتجاجات منفصلة من قادة حزب « بهاراتيا جاناتا» ضد نقل المرضى إلى دوائرهم الانتخابية.

- ارتبط التنمر المرتبط بالكورونا بعمليات تسييس، كما الحال عندما وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيروس كورونا بـ«الفيروس الصيني»، كما دعا رئيس حزب القوات اللبنانية لفرض الحصار والعزل على مخيمات اللاجئين الفلسطينية والسورية (فقط) في لبنان خوفًا من تفشي المرض.

■ اتسعت دائرة التنمر لتشمل المصابين والمتوفين بفيروس كورونا، والمخالطين لهم، والعاملين في مجال الرعاية الصحية وأسرهم، والقرى أو المدن التابعين لها داخل الدول، كما برز في رفض قرية مصرية (شبرا البهو) في محافظة الدقهلية دفن طبيبة توفيت بسبب الفيروس. كما ارتبط التنمر أحيانًا بالنوع الاجتماعي، فقد منعت بعض الأسر العراقية السلطات من فرض حجر صحي على النساء المصابات بكورونا، لما في ذلك من مخالفة للعادات والتقاليد.

أسباب ومخاطر

■ طرح علماء النفس الاجتماعي أسبابًا متعددة لانتشار ظاهرة التنمر المرتبطة بفيروس كورونا، منها: نقص المعلومات، وانتشار الشائعات والتضليل الإلكتروني، وحالة الفزع العالمي، ومحاولة البعض التنصل من المسئولية عبر إلقاء اللوم على الغير بأنه السبب في نشر الفيروس.

■ تُفرز ظاهرة التنمر مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انتشار الوباء، منها: رفض الأشخاص الإفصاح عن الإصابة بالفيروس خوفًا من الوصم الاجتماعي، بخلاف إضعاف النسيج الاجتماعي، وخلق عداءات بين الأفراد والجماعات بل والدول.

■ مع زيادة حالات التنمر المرتبطة بكورونا، جاءت استجابة حكومات الدول ما بين اتخاذ مواقف متجاهلة للأزمة، والاكتفاء بإصدار بيانات وتصريحات رسمية لرفض سلوك التنمر، وإصدار قرارات تظهر تضامنًا مع العاملين الطبيين في الصفوف الأمامية، ومصابي كورونا. فعلى سبيل المثال، تمّ إطلاق اسم الطبيبة «سونيا عبداللطيف عارف» على مدرسة بقرية شبرا البهو في محافظة الدقهلية، فضلاً عن اتصال رئيس الوزراء «د. مصطفى مدبولي» بزوج الطبيبة معتذرًا عن تصرفات أهل القرية.

أبرز المبادرات العالمية والمحلية لمكافحة الكورونوفوبيا

الدولة	الجهة المنفذة للحملة	تفاصيل الحملة
اليابان	جمعية الصليب الأحمر اليابانية	– إطلاق حملة للتوعية بثلاثة تأثيرات مرتبطة بكورونا والتنمر (المرض- الخوف – وصمة العار). – إصدار دليل يحمل عنوان: Three faces of the COVID-19 - we must be alert to - "A guide to breaking the negative spiral"
فرنسا هولندا وكندا ونيوزيلاندا	نشطاء من أصل آسيوي على وسائل التواصل الاجتماعي.	إطلاق حملة تحت عنوان (أنا لست فيروسًا) للتعبير عن الاستياء من ممارسات التنمر التي تصدر ضد السكان من أصل آسيوي باعتبارهم مصدرا لفيروس كورونا، باستخدام هاشتاج: #JeNeSuisPasUnVirus #ikbengeenvirus #iamnotavirus.
الولايات المتحدة الامريكية	المنظمة الصينية للعمل الإيجابي CAA، مجلس آسيا والمحيط الهادئ للتخطيط والسياسات A3PCON	إطلاق حملة بعنوان " STOP AAPI HATE" تدعو إلى وقف الكراهية ضد الآسيويين ومنع التنمر عليهم، وتضمنت الحملة بالإضافة إلى إطلاق موقع يحمل الاسم ذاته، لرصد هاشتاج # STOPAAPIHATE حالات التنمر على السكان من أصل آسيوي في الولايات المتحدة الامريكية وجزر المحيط الهادئ بسبب فيروس كورونا، ومساعدة المتضررين.
منظمات دولية	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، الهلال الأحمر ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية	تم إصدار دليل لمنع ومعالجة الوصم الاجتماعي المتعلق فيروس كورونا تحت عنوان: **"Social Stigma associated with COVID-19 - A guide to preventing and addressing social stigma"** وضع الدليل نصائح رئيسية حول كيفية معالجة وتجنب تفاقم وصمة العار المتعلقة بفيروس كورونا
مصر	منظمة الصحة العالمية ويونيسيف مصر ووزارة الصحة المصرية	تم إطلاق حملة باستخدام هاشتاج : #فيروس_كورونا #انا_ضد_التنمر، كما تم عمل فيديو رسوم متحركة توضيحي للتوعية بمرض كوفيد19 وتنمر كورونا.
	جريدة صوت الأمة ومجموعة من مشاهير الكُتّاب والاعلاميين والبرلمانيين	تبنت تلك المجموعات حملة لرفع الوصم والتنمر عن مصابي فيروس كورونا وأسرهم، والأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية المتأثرين بشكل كبير من تلك الوصمة، مع إطلاق هاشتاج: #كورونا_ليس_وصمة_عار #أوقفوا_التنمر #كورونا_مش_جريمة
	مؤسسة الهلال الأحمر المصري	أطلقت حملة ضد التنمر ووصمة العار المتعلقة بفيروس كورونا تحت عنوان "فيروس كورونا ليس وصمة عار ... أو ذنب"

توصيات لحالة مصر

- الحزم في تطبيق المادة ٣٧٥ و٣٧٥ مكرر المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١١، والمتعلقة بجرائم الترويع والبلطجة، وتعديلها بما يشمل في محتواها التنمر ضد المصابين بالأمراض، مع النظر في إمكانية استحداث قانون خاص بحوادث التنمر، والتأكيد على شمولها لكل أشكاله في كل شرائح المجتمع.

- ثمة أهمية لزيادة إجراءات الدعم النفسي والإعلامي للمصابين بكورونا، عبر الزيارات الإلكترونية للمرضى في مستشفيات العزل للاطمئنان، وإضاءة المباني باللون الأزرق تضامنًا مع الأطباء في الخطوط الأمامية، وزيادة خطوط الدعم النفسي لوزارة الصحة، سواء للمصابين والعاملين في المجال الصحي، والمتعرضين للتنمر.

- إتاحة آليات للإبلاغ عن حالات التنمر المتعلقة بفيروس كورونا (خط ساخن، أبلكيشن، موقع إلكتروني)، أو عبر التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«إنستجرام» لتشديد الإجراءات ضد التنمر الخاص بكورونا على الإنترنت.

- تخصيص جزء من أبحاث طلبة الجامعات المصرية لموضوع التنمر المتعلق بكورونا، مع إلزام المدارس والجامعات وأماكن العمل بتضمين جزاءات حازمة ضد مرتكب التنمر في لوائحها الداخلية.

- التدقيق في اللغة والمصطلحات المستخدمة مع مصابي كورونا، بحيث تُظهر التضامن المجتمعي معهم، وفقًا لإرشادات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف.

- اللجوء للمتعافين من الأطفال أو كبار السن لعمل فيديوهات لشرح شعورهم أثناء خوضهم التجربة، وذلك لبث الأمل المجتمعي بإمكانية الشفاء من الفيروس.

- إشراك المؤثرين الاجتماعيين، مثل رجال الدين والمشاهير والعلماء، في توصيل الرسائل التي تقلل من التنمر، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، أو الإعلام.

- الإعلان عن حملة تطوع لدعم الأشخاص المخالطين أثناء مرحلة العزل المنزلي، وكبار السن، بحيث يقوم المتطوعون بالذهاب لشراء المستلزمات الغذائية والدوائية بدلاً منهم، حتى لا يُضطرون للنزول والاختلاط. ويفضل أن يكون لكل منطقة مجموعة تطوع خاصة بها.

3 أساليب حكومية متعددة لإدارة أزمة وباء كورونا

تُشكل أزمة انتشار وباء كورونا المستجد اختبارًا عالميًّا للحكومات، كونها فرضت تحديات مضاعفة وغير مسبوقة لم تقتصر فقط على الضغط على النظم الصحية؛ وإنما طرحت تداعيات اقتصادية واجتماعية، والأهم أن الحكومات لا تعرف متى وكيف ستنتهي الأزمة، في ظل عدم وجود دواء أو لقاح حتى اللحظة الراهنة. ومع هذا التعقّد للأزمة وتداعياتها، ثمة أهمية لاستخلاص أبرز الأساليب والمداخل الحكومية حول العالم لإدارة أزمة كورونا وحدود اختلافاتها لتقليل الخسائر، واستعادة الأوضاع الطبيعية.

سمات الأزمة

- **غموض الخطر:** فبرغم أن أزمة فيروس كورونا المستجد تشكل تهديدًا للبقاء الإنساني، مثلها مثل الأمراض والأوبئة التي مرت بها دول العالم؛ إلا أنّ المعضلة تكمن في غياب معلومات يقينية حول طبيعة الخطر وغموضه، وانتشار عدواه بطريق متعددة تتطلب تباعدًا مجتمعيًّا. ويزداد ذلك الغموض في ظل جدال واتهامات متبادلة بين الصين والولايات المتحدة حول احتمال تخليق الفيروس معمليًّا، بينما -في مقابل ذلك- يرى علماء الأوبئة أن ذلك الوباء ليس إلا طفرة طبيعية لفيروسات أخرى ارتبطت بالمتلازمة التنفسية، كالسارس وغيرها.

- **تأخر إدراك التهديد:** إذ بدا أن بعض الحكومات -ومنها الولايات المتحدة وإيطاليا- قد تأخرت في إدراك المخاطر الشديدة للفيروس، وهو ما أدى إلى ارتباك صنّاع القرار، وتأخر القرارات الاحترازية المتعلقة بالتباعد الاجتماعي، مما زاد من أعداد الإصابات والوفيات. في المقابل، فإن التعامل المبكر لبعض الدول مع تهديد الفيروس وتشديد الإجراءات أدى إلى السيطرة عليه، مثل الصين.

- **ضعف التضامن العالمي:** إذ اتسمت أزمة كورونا بحالة من الأنانية في التعامل الدولي، حيث استولت دول على شحنات طبية لدول أخرى، كما الحال عندما استولت التشيك على شحنة أقنعة طبية موجّهة من الصين إلى إيطاليا، وكذلك استيلاء تركيا على شحنة أجهزة تنفس صناعي موجهة من الصين إلى إسبانيا، في إطار ما سُمي بظاهرة «القرصنة الحديثة».

- **تسييس الأزمة:** بدت الولايات المتحدة غير معنية بقيادة العالم في الأزمة، حيث دخلت في جدال مع منظمة الصحة العالمية، واتهمتها بالتأخر في التحذير من الأزمة، والانحياز للصين، مما أدى لاحقًا إلى تعليق إدارة «ترامب» في منتصف إبريل ٢٠٢٠ مساهمات واشنطن المالية بالمنظمة، وهو ما جعل الأخيرة ترد بأنه تسييس للأزمة.

- **أزمة شرعية:** إذ بدت إدارة الحكومات لأزمة الوباء كاختبار لمدى الثقة السياسية والرضى المجتمعي عن إجراءاتها في الحد من تداعيات الأزمة، وهو أمر لم يكن مقصورًا على دول نامية، وإنما كذلك في دول متقدمة، لا سيما مع تفشي الفيروس في دول الشمال المتقدم. وبالتالي، فإن نجاح دول وإخفاق أخرى في إدارة الأزمة قد يؤثر على شرعيتها السياسية.

أساليب متعددة

ثمة مجموعة من الأساليب والاجراءات الحكومية التي تشاركت فيها مصر ودول العالم في إدارة أزمة كورونا،وإن ظلت هنالك مساحات للاختلاف بحسب خصوصية السياقات، وذلك على النحو الآتي:

- أطلقت حكومات، مثل مصر، وبريطانيا، والولايات المتحدة، واليابان خطوطا ساخنة، من أجل سرعة التواصل مع المصابين، كما دأبت على عقد مؤتمرات صحفية يومية لبناء مصداقية حول المعلومات المتعلقة بالمرض. على الجانب الآخر، اختلفت أدوات التواصل المباشر، إذ اتصلت رئيسة كوريا الجنوبية بالمواطنين الكوريين هاتفيا، من أجل التحقق من سلامة صحتهم العامة، بينما أرسلت حكومة إسرائيل بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية استبيانات للإسرائيليين من أجل الوقوف على الوضع الصحي العام. فيما، أرسلت وزارة الصحة المصرية رسائل هاتفية قصيرة إلى المواطنين بهدف نقل المعلومات التوعوية اللازمة للوقاية من الوباء.

- اتفقت الحكومات في العالم على دمج البنوك المركزية في إدارة الأزمة، من خلال إطلاق حزم من المساعدات المالية والنقدية، مثل، منح تعويضات للفئات المجتمعية الأكثر عرضة للتأثر بحالة الحظر والإغلاق الحدودي، أو إعفاء مصروفات ضريبية، كما لجأت بعض الدول للصناديق السيادية مثل، دول الخليج، وروسيا، وتركيا، والنرويج، وإيران لتوفير القدرة التمويلية من أجل تحييد المخاطر العاجلة والمستقبلية أزمة كورونا. بجانب ذلك، قدم رجال الأعمال في بعض الدول مساعدات اقتصادية للحكومات والمواطنين. ولجأت أيضا بعض الدول إلى استمرار المشاريع الكبرى مع اتخاذ إجراءات احترازية للعاملين بها، ففي مصر -مثلاً- تم تخصيص مائة مليار جنيه لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، والاستمرار في المشاريع العملاقة، ودعم العمالة غير المنتظمة.

- لجأت العديد من الحكومات إلى الجيوش لتطويق أزمة كورونا، إما للحماية الأمنية أو استنفار قدرة الجيوش في تعقيم الشوارع وتوزيع الأقنعة الطبية، كذلك لجأت العديد من الحكومات حول العالم إلى دمج أجهزة استخباراتية في منظومة إدارة الأزمة من أجل الحصول على معلومات موثقة حول عدد حالات الإصابة والوفاة، سواء في الدولة الأم، والدول المجاورة.

- قامت جمعيات أهلية بأنشطة توزيع مساعدات غذائية، أو لوجستية، أو تعقيم الشوارع كما في مصر، وبالمثل برز التطوع الأهلي في بريطانيا عبر استدعاء موظفي القطاع الصحي للعمل مدة شهر. أما المتطوعين بالصين فقد ركزوا على شراء الاحتياجات اليومية للملتزمين بالعزل المنزلي. كما أسست أكثر من ٤٠ منظمة أهلية في الأردن تحالف مواجهة كورونا، عبر الاستجابة الإنسانية المباشرة، والخدمات الصحة النفسية والاجتماعية، وإعداد تقارير رصد وتحليل.

- **انتهجت بعض الدول عدة أساليب وقائية في ظل غياب لقاح أو دواء، ومنها:**

  - الفحص الجماعي للسكان، وفرض إجراءات احترازية، كتوزيع الأقنعة الطبية، ونشر بوابات التعقيم، وعزل مدن وقرى، توسيع القدرة الطبية عبر تحويل الفنادق والمراكز الشبابية إلى أماكن للحجر الصحي، بخلاف زيادة أجهزة التنفس الصناعي وأسرّة المستشفيات، وتوجيه القدرة الطبية البشرية للتعامل مع الأزمة.

- انتهاج سياسة تتبع الحالات المحتمل إصابتها بكورونا، وذلك لعزلها منزليا على الفور لتقليص احتمالات التفشي، كما تم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة في مراقبة المصابين والمخالطين، وتتبع تحركاتهم، وهو ما برز بجلاء في خبرات كلٍّ من كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة.

- اختلفت الدول في سياسة الاغلاق الحدودي من حيث توقيتها، فلم تتأخر فرنسا نسبيا في غلق الحدود مع إيطاليا، ووقف رحلات الطيران القادمة من الصين وإيران، حيث جاء ذلك القرار بعد الأسبوع الثاني من ظهور إصابات كورونا. بينما أغلقت ألمانيا الحدود مع النمسا والدنمارك وفرنسا ولوكسمبورغ وسويسرا بعد الأسبوع السادس عشر من انتشار الفيروس. فيما فرضت روسيا قيودا جزئية على القادمين من الصين بدءا من أول فبراير ٢٠٢٠، وكانت عملية غلق الحدود هي آخر إجراء احترازي روسي بعد الأسبوع الثامن. أما مصر، فقد اتخذت قرارا بغلق الحدود البرية والجوية (المطارات والموانئ) في ١٦ مارس، أي بعد الأسبوع الرابع، بعد سلسلة من القيود الجزئية والاحترازات على القادمين إلى مصر إثر ظهور أول حالة اصابة في ١٤ فبراير ٢٠٢٠.

- انتهجت كوريا الجنوبية سياسة حظر التجوال بعد وصول عدد الإصابات إلى أكثر من ٨ آلاف مصاب، بينما اتبعت دبي تلك السياسة بعد وصول عدد الإصابات إلى ٦١١ مصابا، أما تركيا فقد رفضت إجراء أي حظر في المراحل المبكرة، وكان قرار الحظر جزئيا بعد وصول عدد الإصابات إلى الف حالة. بينما جاء الحظر في إسرائيل بعد وصول الإصابات إلى أكثر من ٥٥٠٠ مصاب، خاصة مع اقتراب الأعياد الدينية التي تشهد تجمعات جماهيرية ضخمة. ومع ذلك، لم يسجل الحظر تباطؤ في عدد الإصابات. أما ألمانيا، فتعد من الدول التي استجابت لمرحلة الوقاية متأخرا، إذ فرضت الحظر بعد الأسبوع الـ ١٦ من انتشار كورونا.

- سعت بعض الحكومات للاستفادة من خبرات الدول التي سبقتها بفترة زمنية وجيزة في التعامل مع الأزمة، كما الحال -مثلاً- مع اتجاه مصر للاستفادة من الخبرة الصينية في التعامل مع الأزمة في بدايتها، وهو ما تجلى في زيارة وزيرة الصحة المصرية إلى بكين، من أجل بعث رسالة تضامن بين البلدين، بخلاف التعرف على الخبرة الطبية الصينية في التعامل مع الأزمة.

- اعتمدت بعض الدول في بداية الأزمة على سياسة التخويف من خطر الوباء، كما برز في النموذج البريطاني، بهدف تعزيز السلوك الذاتي، لكن ذلك لم يفلح في تجاوز الأزمة أو تقليل فرص الإصابات، مما دفع الحكومة البريطانية إلى تمديد الإجراءات الاحترازية وصولاً إلى الحظر الكامل. على جانب آخر، اعتمدت دول أخرى في الشرق الأوسط على إجراءات مشددة ضد التجمعات والمتنزهات، والمقاهي، والمحال التجارية الكبرى، فضلاً عن إغلاق المساجد والكنائس.

■ ارتبطت فاعلية الدول في إدارة أزمة الوباء بقدرات تكنولوجية وإدارية وفنية في آنٍ واحد. فبرغم أن قطاع الفحوصات المخبرية في كوريا الجنوبية يعتمد في تكنولوجيته على التصنيع الإسرائيلي والأمريكي، لكنه مع ذلك تفوّق عليهما في السيطرة على الأزمة، نظرًا لتواجد خبرة إدارية واستجابة سريعة قلصت من تداعيات كورونا.

مراحل إدارة مصر لأزمة كورونا

01 مرحلة التحذير

- استهلت الحكومة المصرية هذه المرحلة بزيارة وزيرة الصحة إلى الصين من أجل تبادل البروتوكولات الوقائية والعلاجية، وتقديم المساعدات الإنسانية للصين
- توفير المستلزمات الطبية، والسلع التموينية الكافية
- التنسيق الكامل مع منظمة الصحة العالمية

02 مرحلة التصاعد

- الشفافية في نشر المعلومات من خلال إطلاق موقع care
- تنفيذ إجراءات احترازية في المطارات، وتطبيق حظر التجوال الجزئي، وتخصيص مستشفيات عزل بواقع
- مستشفى أو اثنين في كل محافظة
- تنظيم عمل المجتمع المدني لتقديم أعمال طوعية لتطويق آثار الأزمة

03 مرحلة استعادة الثقة

- تخفيف القيود الاحترازية من خلال تقليل عدد ساعات الحظر care
- عودة بعض القطاعات العمالية إلى العمل بشكل طبيعي
- تخصيص مزيد من المستشفيات للعزل

04 مرحلة التعايش

- وعدت الحكومة المصرية بوضع هذه المرحلة قيد الدراسة والتقدير بداية من شهر يونيو 2020

كيف يفكر العالم؟

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٣) - ١٥ مايو ٢٠٢٠

1 متطلبات إعادة فتح الاقتصاد بعد أزمة كورونا

2 أهداف الدبلوماسية الصحية الصينية تجاه إفريقيا

3 ديون الدول النامية.. أزمة تلوح في الأفق

1 متطلبات إعادة فتح الاقتصاد بعد أزمة كورونا

في ظل استمرار جائحة كورونا، تتزايد أهمية اتجاه الدول لاتخاذ الإجراءات المناسبة لفتح الاقتصاد بما يحقق التوازن بين التدابير الصحية لمكافحة فيروس كورونا من ناحية، والاقتصاد القومي من ناحية أخرى. لذا، تتجلى أهمية التحليل المعنون «كوفيد-١٩: كيف نعيد فتح الاقتصاد؟»، المنشور على الموقع الإلكتروني «لـ تشاتهام هاوس»، في ٢١ إبريل ٢٠٢٠، للكاتب «كريون بتلر» (مدير برنامج الاقتصاد العالمي والتمويل)، والذي أجمل أبرز سبل إعادة فتح الاقتصادات.

خطوات بناء الثقة

- توقع صندوق النقد الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المتقدم بنسبة ٦,١٪ في عام ٢٠٢٠، وانكماش التجارة العالمية بنسبة ١١٪. وعليه، اتجه عدد من الدول في الآونة الأخيرة للحديث عن سبل ومسارات محتملة لإعادة فتح الاقتصاد الذي لم يعد رفاهية في ظل أزمة الخسائر الاقتصادية المتلاحقة التي تستنزف الاحتياطي النقدي، وتُنذر بركود اقتصادي حاد. وهو ما اتضح في حالة الولايات المتحدة، وكندا، والسعودية، والإمارات، على سبيل المثال.

- لن تنجح أي خطة لفتح الاقتصاد -بحسب «بتلر»- دون ثقة جميع الأطراف ذات الصلة سواء من: الموظفين، والمستهلكين، والشركات، والمستثمرين، والسلطات المحلية. فبدون ثقة الجمهور، سيحافظ المستهلكون على النقد بدلاً من إنفاقه على السلع والخدمات، ولن يعود الموظفون إلى العمل بسهولة، وستواجه الشركات اختناقات متفاقمة حال فُتح جزء من الاقتصاد وأُغلق الموردون الرئيسيون.

- **يتطلب بناء ثقة الجمهور خطوات رئيسية ينبغي أن تعمل عليها الدول، وهي:**

  - إحراز تقدمٍ كافٍ في مجابهة الفيروس وبناء قدرات الصحة العامة؛ بحيث يمكن للجمهور أن يثق في احتواء أي تفشٍّ جديد دون العودة إلى تدابير الإغلاق الشامل.

  - تحتاج السلطات إلى ترتيب الأولويات، وتحديد أي أجزاء الاقتصاد سيُفتح أولاً ولماذا.

  - تحتاج الحكومات إلى تطوير إجراءات الدعم المالي والاقتصادي الحالية، مع استمرار عملية إعادة الفتح.

- على السلطات أن تدرس كيف تخطط لإدارة حركة الأشخاص عبر الحدود لتقليل مخاطر تفشي العدوى الجديدة، والحفاظ على إجراءات الفتح.

- يجب على السلطات اعتماد إجراءات الفتح بشكل يظهر للجمهور إحكام تلك الإجراءات، دون أن يعني ذلك الالتزام بها دون تعديلات محتملة إذا اقتضت الضرورة ذلك. ويجب على السلطات وضع تدابير محددة تُمكّن الجمهور من تتبع التقدم المحرز.

- يجب على الحكومة أن توضح الدروس والاستفادة من الجوانب الإيجابية للأزمة من خلال بناء اقتصاد أكثر مرونة على المدى الطويل. وعليه أن تثبت التزامها المستمر بالتصدي لظاهرة التغيرات المناخية التي تُشكل تهديدًا كبيرًا لمستقبل البشرية، وذلك على شاكلة الأوبئة.

■ من المرجّح أن يتجه مختلف الدول لفتح الاقتصاد القومي وتطبيق تلك التدابير، لأن الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين سيطبقونها بالفعل. ومن خلال غرس الثقة، يمكن تحقيق انتعاش اقتصادي قوي. وعلى النقيض من ذلك، فإن المضيّ قدمًا دون التحضير المناسب يخاطر بتحويل الركود الاقتصادي إلى ما هو أسوأ بكثير.

متطلبات مصرية

■ صرح رئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي»، في ٢٣ إبريل ٢٠٢٠، بأن مصر قررت رفع الإغلاق تدريجيًّا بعد عيد الفطر المبارك، مضيفًا أن الحكومة المصرية تبحث حاليًّا كيفية إعادة عجلة الاقتصاد مع مواصلة تطبيق الإجراءات الاحترازية. وأشار إلى أن العالم لا بد أن يتعايش مع استمرار بقاء فيروس كورونا إلى حين إيجاد لقاح أو علاج له.

■ يتسق ذلك التوجه المصري مع توجيهات منظمة الصحة العالمية التي أكدت عدم معرفتها بتوقيت انتهاء فيروس كورونا تمامًا من ناحية، واتجاه بعض الدول الكبرى إلى فتح اقتصاداتها تدريجيًا على خلفية الخسائر التي مُنيت بها من ناحية أخرى.

■ يتطلب فتح الاقتصاد المصري كخطوة أولى التأكيد على قدرة النظام الصحي المصري بمستشفياته المتعددة (وفي مقدمتها مستشفيات الحميات والعزل) على حماية حياة المرضى والمصابين، فضلاً عن كفاية المستلزمات الصحية (بما في ذلك: الاختبارات، وتتبع المخالطين، وجاهزية مرافق الحجر الصحي، وإمدادات الأقنعة، والأشكال الأخرى من معدات الحماية الشخصية).

- يرتهن تحديد أي القطاعات المصرية سيفتح أولاً على جملة من العوامل التي يأتي في مقدمتها: ثقله النسبي، وقدرته على وضع بروتوكولات فعالة لحماية موظفيه وعملائه، وأهميته بالنسبة لدورة الإنتاج، وغير ذلك.

- يقترح في هذا الصدد، إنشاء «لجنة مركزية» تتولى مهمة التنسيق مع وزارة الصحة المصرية لدراسة تداعيات الفتح على معدل الإصابات المتوقع بكل قطاع؛ لا سيما القطاع الخدمي الذي يتعامل مع الجمهور (وبصفة خاصة الجامعات التي من المقرر أن تعقد امتحانات تحريرية لطلاب الفرق النهائية).

- يتطلب فتح الحدود المصرية تعاونًا وثيقًا مع ليبيا والسودان وفلسطين، على نحو يأخذ في الاعتبار أعداد المصابين في كل منها، ومدى كفاءة أنظمتها الصحية، بجانب كفاءة التدابير الصحية على الحدود، وتوافر أجهزة قياس درجات الحرارة، وغير ذلك. ولتحقيق ذلك على النحو الأمثل، يمكن للاتحاد الإفريقي أن يتولى مهمة التنسيق بين تلك الدول في إطار استراتيجية أوسع.

- لا يعني فتح الاقتصاد أو عودة الحياة الطبيعية إعادة فتح الحدود بالضرورة؛ فعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية التي مُني بها قطاع الطيران والسياحة؛ إلا أن فتح الحدود سيظل الخطوة الأخيرة التي قد تستتبعها موجات جديدة من الإصابة بالفيروس.

- تُعد تدابير فتح الاقتصاد ضرورة حتمية للحفاظ على ثقة رجال الأعمال، والمستهلكين، والموظفين. وكلما انتظرت مصر لتحقيق تلك الخطوات، زادت التكاليف الاقتصادية المُتكبَّدة.

متطلبات فتح الاقتصاد المصري

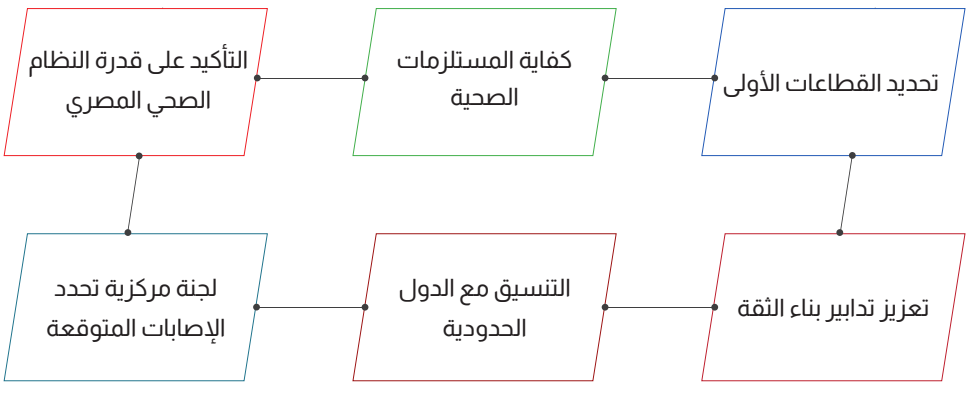

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

2 أهداف الدبلوماسية الصحية الصينية تجاه إفريقيا

نجحت الصين في تعزيز سياساتها العالمية من خلال تكثيف تحركاتها الدولية ودبلوماسيتها الصحية، للحد من انتشار وباء كورونا من ناحية، وتعزيز قوتها الناعمة من ناحية أخرى. في هذا السياق، تبرز أهمية المقال المعنون «الدبلوماسية الصحية للصين بإفريقيا: مطبات وراء الدور القيادي»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لمعهد «دراسات السياسة الدولية» ISPI، في السابع من أبريل ٢٠٢٠، للكاتبة «مادلينا بروكوبيو» (الباحثة المشاركة ببرنامج إفريقيا بمعهد دراسات السياسة الدولية بإيطاليا)، والذي ناقش أبعاد الدور الصيني بإفريقيا، وبخاصة في ظل التفشي العالمي لوباء كورونا.

مساعدات صينية

- قدمت الصين هبة قدرها ٢٠ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية، كما أرسلت خبراء وأطباء إلى إيران وإيطاليا، فضلاً عن تشييد مختبر في العراق وآخر في صربيا. وأرسلت أجهزة فحص إلى الفلبين، ومعدات وقائية إلى باكستان وفرنسا.

- حظيت القارة الإفريقية باهتمام صيني بالغ؛ وبخاصة في ظل الفراغ الناجم عن تراجع الأدوار الأوروبية والأمريكية من جهة، وسعيًا لتعزيز القوة الناعمة الصينية بما يضمن تحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه القارة من جهة أخرى. وفي ظل الارتباك الأوروبي وتراجع الدور العالمي الأمريكي على خلفية تفشي فيروس كورونا، تمكنت الصين من كسب القلوب والعقول في إفريقيا.

- أرسلت بكين نحو ١٢ ألف مجموعة اختبار إلى عدد من البلدان الإفريقية، علاوة على تنظيم جلسات حوارية إلكترونية مع قادة الصحة فيما يزيد على ٢٠ دولة إفريقية. كما أعلنت بكين، في ١٩ مارس الماضي، عن خطط لبناء مركز إفريقي للوقاية من الأمراض ومراقبتها في نيروبي. وامتدت أواصر التعاون أيضًا إلى القطاع الخاص؛ وهو ما تجلى في توزيع الملياردير الصيني «جاك ما» (مؤسس موقع «علي بابا») نحو ٢٠ ألف مجموعة اختبار، و١٠٠ ألف قناع، وألف بدلة واقية للدول الإفريقية البالغ عددها ٥٤ دولة.

كما قدمت الصين أنواع أخرى من المساعدات توزعت، **كما هو موضح بالخريطة التالية:**

- يتزامن النشاط الصحي الصيني الحالي مع تراجع الدور الأمريكي في القارة الإفريقية، فضلاً عن عدم قدرتها على الأخذ بزمام المبادرة، بل ودفعها بتراجع جدوى النهج الدولي التعاوني في مجابهة الأزمة.

- يرجع التعاون الصيني-الإفريقي في مجال الرعاية الصحية إلى حقبة الستينيات، عندما بدأت الصين في إرسال فرق طبية إلى إفريقيا، للتعبير عن تضامن البلدان النامية ضد القوى الاستعمارية والإمبريالية. إذ استخدمت الصين المساعدات الصحية الإفريقية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وحشد الدعم الدولي للاعتراف بها. ففي عام ١٩٧١، صوّتت ٢٦ دولة إفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية. وفي العام التالي انضمت الصين إلى منظمة الصحة العالمية.

- على الرغم من الدوافع السياسية الواضحة، تزامنت مساعدة الصين لإفريقيا مع تراجع الموارد الصينية المحلية. ومثّل ذلك نقطة انطلاق للأنشطة التجارية الصينية التي أوجدت لنفسها موطئ قدم في الأسواق الإفريقية. وعليه، بات بناء المستشفيات، وشراء الإمدادات، وتوزيع الأدوية وإنتاجها، وغيرها من المشروعات الصحية في إفريقيا؛ مرتبطًا بشكل متزايد بالمشروعات التجارية والقروض لا المنح.

- ترتبط البلدان الإفريقية بشكل كبير بالواردات الصينية، كتلك المتعلقة بالمعدات الطبية والأدوية، بجانب السلع الأساسية كالمواد الغذائية أيضًا. ومع توقف الصين عن الإنتاج، وتعطل سلاسل التوريد؛ تدرك الدول الإفريقية حاجتها إلى تنويع الشركاء.

- من المتوقع تزايد العبء المالي الذي تفرضه الأزمات الصحية والاقتصادية الناتجة عن الوباء على الحكومات الإفريقية مقارنةً بما يمكنها تحمله. وعليه، قد تساعد تدابير تخفيف عبء الديون البلدان الإفريقية الأقل نموًّا على الإنفاق على تدابير صحية أخرى بجانب تدابير الدعم الاقتصادي.

- يمكن للصين -بصفتها مقرضًا رئيسيًّا لعدد من البلدان الإفريقية- أن تُعزز من دورها كقائد إنساني عالمي. ولكن من المرجح أن تعطي الصين الأولوية للائتمان، وإعادة التفاوض على القروض لا إسقاطها.

القوة الناعمة المصرية.. الآن؟

- في ضوء التجربة الصينية للاستفادة من وباء كورونا على الصعيد الإفريقي، يبرز التعاون المصري مع باقي الدول الإفريقية في تنظيم استجابة جماعية إزاء التحدي الوبائي، وذلك تحت مظلة «الاتحاد الإفريقي».

- تَوَافَقَ الزعماء الأفارقة على إنشاء صندوق «الاتحاد الإفريقي لمكافحة فيروس كورونا»، بجانب دعم الجهود التي يقوم بها «المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض»، إلى جانب الاتفاق على عدد من الأمور الإجرائية الأخرى التي من شأنها تنسيق الجهود وتبادل الخبرات على المستوى القاري وبالتعاون مع المجتمع الدولي.

- بجانب الأطر متعددة الأطراف، يمكن لمصر أن تسهم في جهود مواجهة الوباء في إفريقيا عبر توجيه تكثيف التواصل والتباحث مع القادة الأفارقة بشأن بحث وتنسيق سبل المواجهة، كما يمكن لمصر أيضًا -على شاكلة الصين وغيرها من الدول- توجيه مساعدات صحية ومعدات طبية إلى الدول الأكثر تضررًا والأكثر احتياجًا.

- لا يُشترط الكثرة العددية للمساعدات المصرية، فالمساعدات الصينية لإفريقيا في الستينيات تزامنت مع تراجع الموارد الصينية المحلية، وهو ما جعلها تحديدًا محلاًّ للثناء.

- لا تقتصر تلك المساعدات -بطبيعة الحال- على الحكومة المصرية، فكما لعب رجل الأعمال «جاك ما» (مؤسس موقع «علي بابا) دورًا في إرسال المساعدات الصينية إلى مختلف الدول

الإفريقية؛ يمكن لرجال الأعمال المصريين التبرع بالأموال لشراء المستلزمات الطبية وأجهزة التنفس الصناعي للدول الإفريقية، لا سيما دول جنوب الصحراء.

- يُمكن تفعيل مبادرة «عيادة تحيا مصر إفريقيا» لتتزايد أنشطتها ويمتد نطاقها، لتشمل ليس فقط الكشف والعلاج، ولكن تدريب الفرق الطبية أيضًا. كما من المتوقع أن تسهم المبادرة في إنجاح الجهود المحلية الهادفة إلى انحسار الوباء. وبجانب هذا الهدف، قد يؤدي نجاح المبادرة إلى دعم الصورة الذهنية لمصر لدى المواطنين الأفارقة باعتبارها قائدًا إقليميًّا يمكن التعويل عليه في وقت الأزمات.

- تُعد الدبلوماسية الصحية المصرية تجاه القارة الإفريقية ضرورة حتمية، لا سيما في ظل الأزمات التي تواجهها مصر في القارة الإفريقية، وفي مقدمتها أزمة سد النهضة. ولعل رئيس الوزراء الإثيوبي قد لفت قادة مجموعة العشرين إلى حاجة البلدان الإفريقية إلى المساعدة في إدارة التحديات المفروضة عليها جراء الوباء، ناهيك عن دور الخطوط الجوية الإثيوبية الفاعل في توزيع الإمدادات والمساعدات على بلدان القارة.

- على الدبلوماسية الصحية المصرية كسب القلوب والعقول في إفريقيا، والأخذ بزمام المبادرة في القارة، ولا سيما في ظل التحركات الإثيوبية الحالية الهادفة إلى استغلال أزمة كورونا لإرساء نفسها كقائد إقليمي.

3 ديون الدول النامية.. أزمة تلوح في الأفق

تُعد الديون من أكثر الأزمات التي تضغط على اقتصادات الدول النامية بالتزامن مع جائحة كورونا، وبخاصة مع تراجع قدرتها على السداد مع تراجع حصيلتها من النقد الأجنبي بعد توقف تدفق العملات الأجنبية من الخارج. ومن هنا، تتجلى أهمية الاستفادة من الدروس السابقة فيما يتعلق بسداد الديون عالميًّا. في هذا الإطار، تبرز أهمية التقرير المعنون «ماذا نفعل بشأن أزمة الديون المقبلة في البلدان النامية؟»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لمعهد «بروكنجز» في ١٣ إبريل الجاري، للكاتب «هومي خاراس» (مدير برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية).

طبيعة الأزمة ومواجهتها

- تُقدَّر الديون الخارجية للأسواق المندمجة والدول النامية بحوالي ١١ تريليون دولار. وتبلغ أعباء خدمة الدين في ٢٠٢٠ ما يقرب من ٣,٩ تريليونات دولار، لتشمل ٣,٥ تريليونات لسداد الديون الرئيسية، وحوالي تريليون دولار لخدمة الديون المستحقة طويلة ومتوسطة الأجل. ويتصل المتبقي بالديون قصيرة الأجل التي يتبع معظمها التمويل التجاري العادي، كما تقدر أعباء خدمة الديون في الدول الأكثر فقرًا بما يقرب من ٣٦ مليار دولار في العام الجاري.

- مع محدودية الائتمان وتراجع تحويلات النقد الأجنبي، تعددت الدعوات المطالِبة بتجميد الديون لتخفيف العبء عن البلدان النامية، خاصة أنه لن يُتاح النقد الأجنبي الكافي كي يسدد عدد كبير من البلدان النامية الديون المستحقة هذا العام. إذ يعتمد ٧٠٪ من البلدان النامية في تحصيل النقد الأجنبي على عائدات السياحة والتحويلات المالية.

- ثمة أهمية للاستفادة من دروس التعامل مع أزمات الديون السابقة. ففي الأيام الأولى من أزمة الديون في منتصف الثمانينيات، سعت خطة «بيكر» إلى التمديد الطوعي لفترات السداد، خصوصًا للبلدان المثقلة بالديون.

- فشلت خطة «بيكر» بعد أن قدمت البنوك ما يقل عن ثلث المتوقع، وتراجعت البنوك متوسطة الحجم عن إتمام دورها، لتنسحب من الخطة. وبالمثل خرجت البنوك التجارية من أسواق سندات الروبل عندما لم تتمكن حزمة كبيرة من صندوق النقد الدولي من مساعدة روسيا على التعامل مع أزمة ديونها في عام ١٩٩٨.

- تدعو الحاجة إلى إعادة جدولة الديون للدول النامية ضمن قدرة الأنظمة الاقتصادية على التعامل معها. حيث يمكن الاستناد في السياق الحالي إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، الذي أقر آلية تمنع الدائنين التجاريين من مقاضاة حكومة العراق لتحصيل الديون السيادية. وبهذا تمكن العراق لاحقًا من تسوية ديونه التجارية من خلال مزيجٍ من إعادة شراء الديون، بخصم للمدينين الصغار، ومبادلة الدين مقابل الدين.
- يدور جدل واسع حول السماح بتعويم سعر الصرف، خصوصًا في سياق الاقتصادات التي تمتلك قدرًا كبيرًا من الثبات في أسعار الصرف. لذا فإنه لا بد -في الوقت الحالي- من الإصلاحات الهيكلية، جنبًا إلى جنب مع إعطاء الأولوية للإنفاق العام، مع التزام البلدان النامية بإصلاح برامجها الاقتصادية وزيادة الشفافية بشأن ديونها.
- **يجب أن تتعامل الخطة مع الدائنين من القطاع الخاص، وأن تتكون من مرحلتين هما:**

- **المرحلة الأولى:** قرار جديد لمجلس الأمن يدعو إلى التوقف عن سداد الديون لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة لأي دولة تطلب المساعدة، واتفاق وزراء مالية مجموعة العشرين على احترام قرار الأمم المتحدة. كما تقوم الهيئات التنظيمية في هذه البلدان بالتسامح مع عمليات تمديد ائتمان البنوك التجارية دون وصفها بأنها تقصير تقني، فضلاً عن دعم صندوق النقد الدولي لزيادة البرامج الداعمة لقطاع الصحة.
- **المرحلة الثانية:** وتتضمن ثلاث خطوات، هي: تحليل القدرة على تحمل الديون على أساس كل حالة على حدة، وقبول جميع الدائنين للمساواة في المعاملة، وإطلاق برامج للاستثمار والإصلاح الاقتصادي لتعزيز التنمية المستدامة.

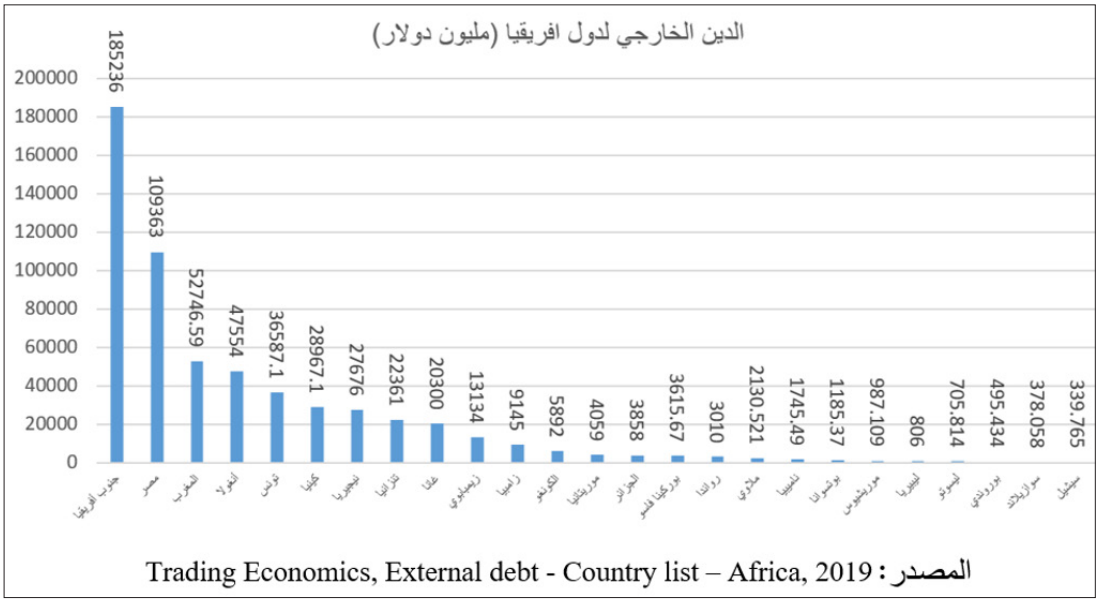

المصدر: Trading Economics, External debt - Country list – Africa, 2019

مصر وأزمة ديون

- حسب وكالة «موديز» فإن التزام مصر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، والعمل على تقوية احتياطاتها من النقد الأجنبي؛ جعلها أكثر امتصاصًا لتوابع أزمة كورونا الاقتصادية. وأضافت الوكالة أن التزام مصر بتطبيق بنود برامج الإصلاح الاقتصادي جعلها أكثر قدرة على تحمل التأثيرات الاقتصادية السيئة للأزمة.

- أشارت «موديز» إلى أن مصر ستكون قادرة على تقليل حاجتها للاقتراض. كما أن رصيد مصر من النقد الأجنبي من المرجّح أن يحميها من موجة هروب رؤوس الأموال التي تواجهها الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى قدرة المؤسسات المختلفة داخل الدولة على تغطية الواردات لمدة ستة أشهر.

- تقدر «موديز» الدين العام بنسبة ٨٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الجاري ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٨٤,٢٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، قبل أن يرتفع مجددًا إلى ٨٣٪ في العام المالي المقبل. كما ترى «موديز» أن عجز الحساب الجاري سيصل إلى ٤,٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، قبل أن يتراجع إلى ٣,٦٪ في العام المالي المقبل ٢٠٢٠/٢٠٢١.

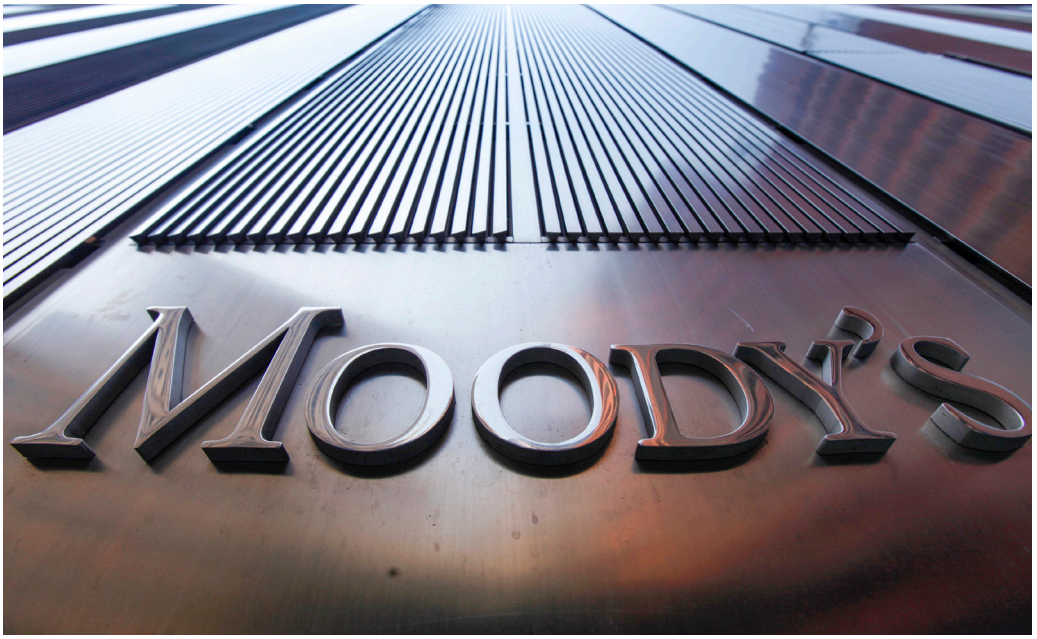

- بالنسبة لقدرة مصر على تحمل عبء الديون، وضعت «موديز» تقييم القوة المالية لمصر عند «سي إيه». وهو المستوى الأقل الذي تحصل عليه مصر، خصوصًا مع ارتفاع مستوى البطالة والتضخم.

- أن الجزئية الخاصة بوجود قرار لمجلس الأمن الدولي بالنسبة للدول المدينة تسهل عملية السداد على جميع الدول ومن ضمنها مصر، كما أن عملية تأجيل السداد لمدة ستة أو ١٢ شهرًا ستكون مجدية بشكل أكبر إذا تم إيقاف دفع الفوائد، وهو أمر يصعب حدوثه بالنسبة للمستثمرين في أدوات الدين.

- من المتوقّع خلال الفترة المقبلة أن تلتزم مجموعة العشرين بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، خصوصًا مع تنامي الضغوطات الاقتصادية على الدول كلما طالت فترة غلق الاقتصاد وهو ما سيعود بالنفع على مصر.

- مع مراعاة أن مصر لا يجب أن تطلب تأجيل سداد الديون، لأنه يُعطي مؤشرًا سيئًا عن المناخ الاقتصادي في البلاد، ويؤثر سلبًا على التصنيف الائتماني. وفي اتجاه مضاد، طلبت مصر بشكل رسمي من صندوق النقد الدولي الحصول على تمويل مالي لتعزيز قدرتها على مواجهة فيروس كورونا.

- يأتي الطلب كخطوة استباقية تستند إلى نجاح تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ للحفاظ على استمرار المكتسبات والنتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد المصري، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها كل دول العالم وتطورات الأوضاع العالمية.

- بالنسبة لامتداد ترتيبات المقايضة، فإنه يصعب الاعتماد عليه تقنيًّا، وهو ما يعني أن تحصل البنوك المركزية على جزء من عملاتنا مقابل الحصول على جزء من عملاتهم، وهو أمر غير مجدٍ ومستبعد من قبل البنوك المركزية الأمريكية والأوروبية، لأن الجنيه المصري عملة «غير أساسية».

- يبدو أن الوضع الاقتصادي العالمي يتجه إلى أمرين؛ أولهما دفع التعاون الاقتصادي الدولي لتحجيم آثار تأثيرات كورونا ودعم الدول النامية وحماية اقتصاداتها. أما ثانيهما فهو تحول العالم إلى مجموعة من الجزر المنعزلة اقتصاديًّا، بحيث تحرص كل دولة على إنعاش ودفع اقتصادها، وهو الأكثر ترجيحًا، خصوصًا في ظل معاناة كل الدول بما فيها المتقدمة من تبعات اقتصادية متعددة لتفشي الوباء.

بيانات وإحصائيات

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٣) - ١٥ مايو ٢٠٢٠

1 كورونا يلقي بظلاله على أقوى اقتصادات العالم

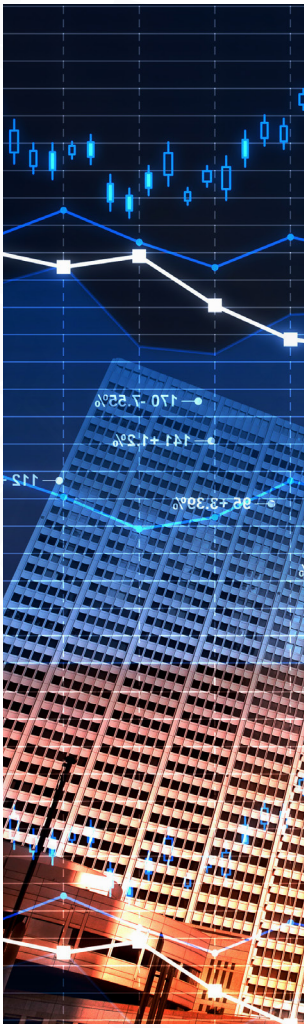

1 كورونا يلقي بظلاله على أقوى اقتصادات العالم

أتت أزمة كورونا لتضع اقتصادات الدول تحت ضغوط تكاد تكون غير مسبوقة. فبعد مرور ما يقرب من ٥ أشهر على ظهور الفيروس، رافقها الكثير من الإجراءات الصحية الوقائية، وأخرى مالية واقتصادية للتخفيف من وطأة الجائحة، دخلت اقتصادات الدول في أزمة عميقة. في البيانات التالية صورة عن أهم أثار فيروس كورونا على المؤشرات الاقتصادية والمالية للدول الأكثر إصابة بالفيروس خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩، والربع الأول من عام ٢٠٢٠. وقد تم الاعتماد في الحصول على هذه البيانات على موقع Trading Economics.

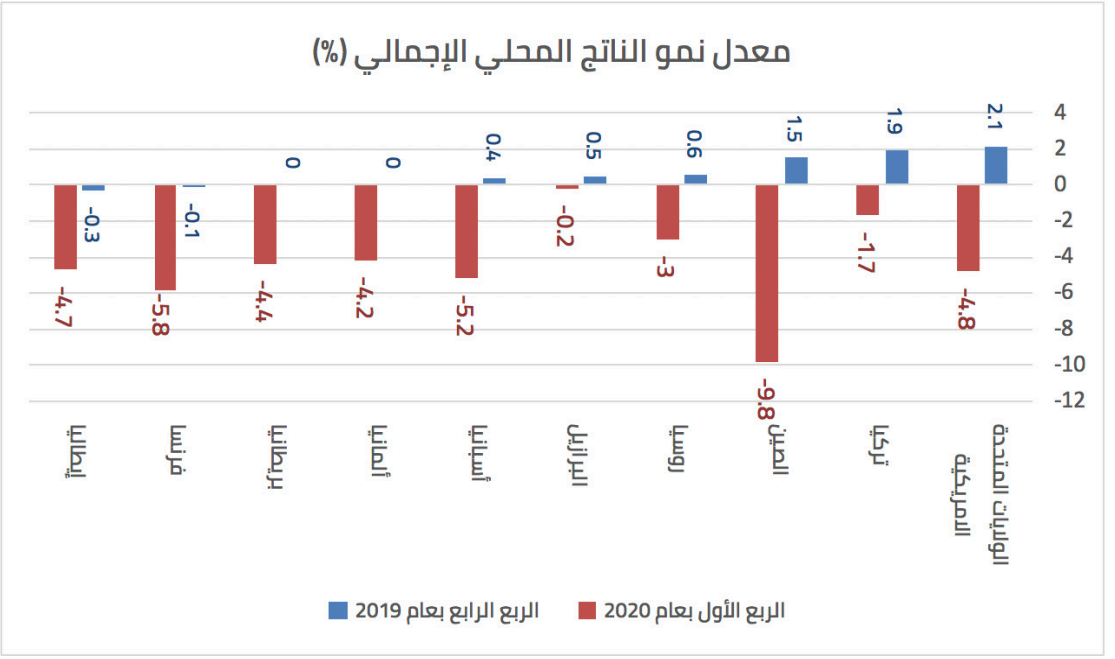

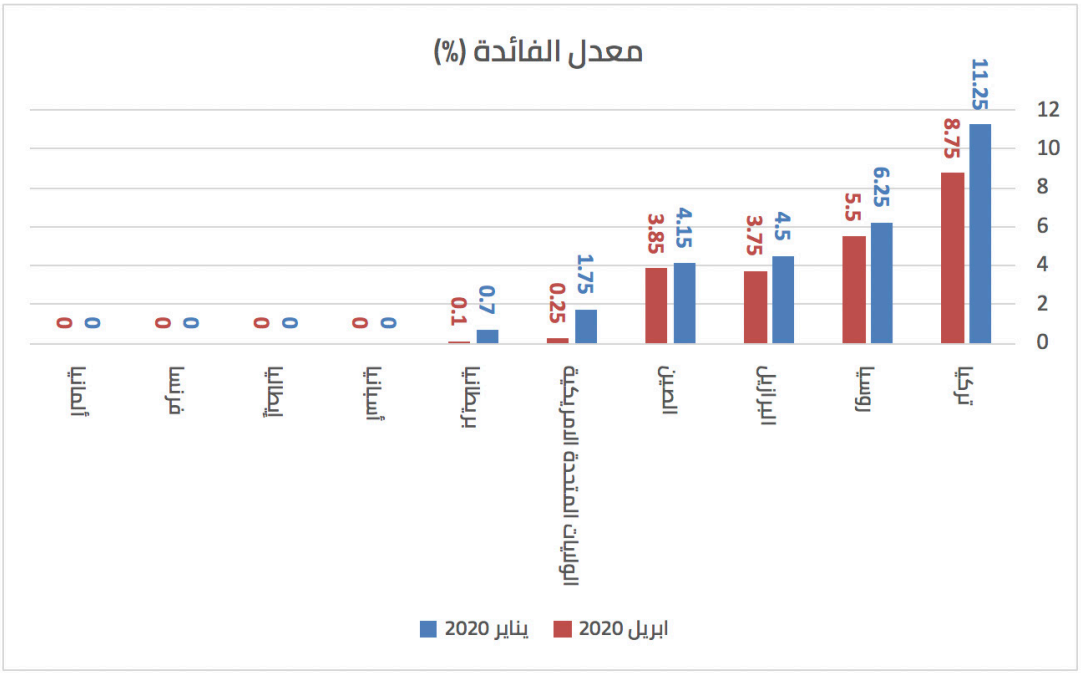
معدل الفائدة (%)
12
10
8
6
4
2
0
11.25
8.75
6.25
5.5
4.5
3.75
4.15
3.85
1.75
0.25
0.7
0.1
0
0
0
0
0
0
0
0
0
0
0
0
تركيا
روسيا
البرازيل
الصين
الولايات المتحدة الأمريكية
بريطانيا
أسبانيا
إيطاليا
فرنسا
ألمانيا
ابريل 2020
يناير 2020

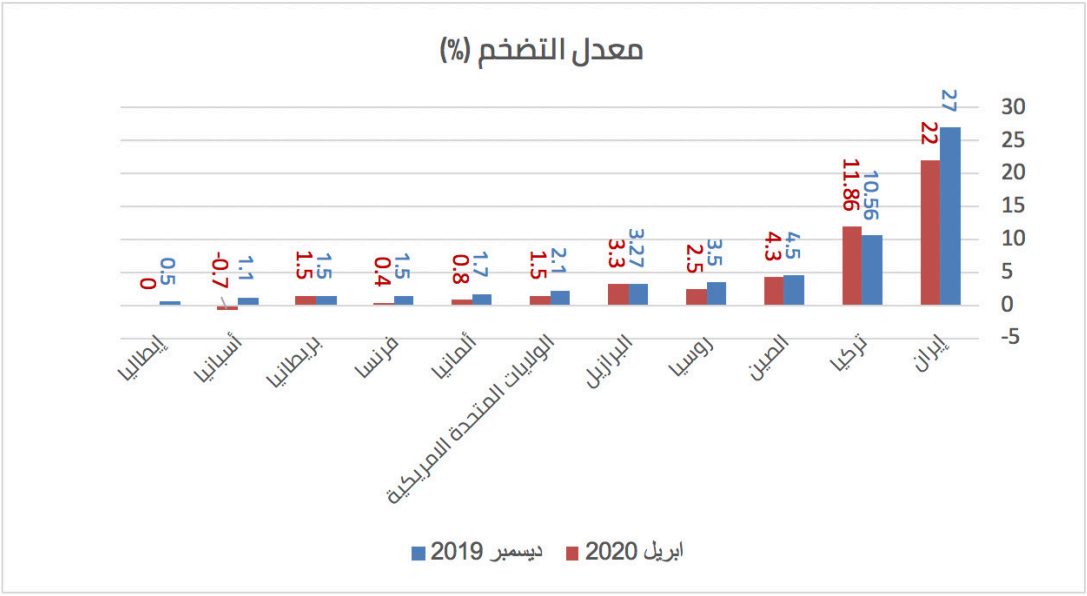
معدل التضخم (%)
30
25
20
15
10
5
0
-5
27
22
10.56
11.86
4.5
4.3
3.5
2.5
3.27
3.3
2.1
1.5
1.7
0.8
1.5
0.4
1.5
1.5
1.1
-0.7
0.5
0
إيران
تركيا
الصين
روسيا
البرازيل
الولايات المتحدة الأمريكية
ألمانيا
فرنسا
بريطانيا
أسبانيا
إيطاليا
ابريل 2020
ديسمبر 2019

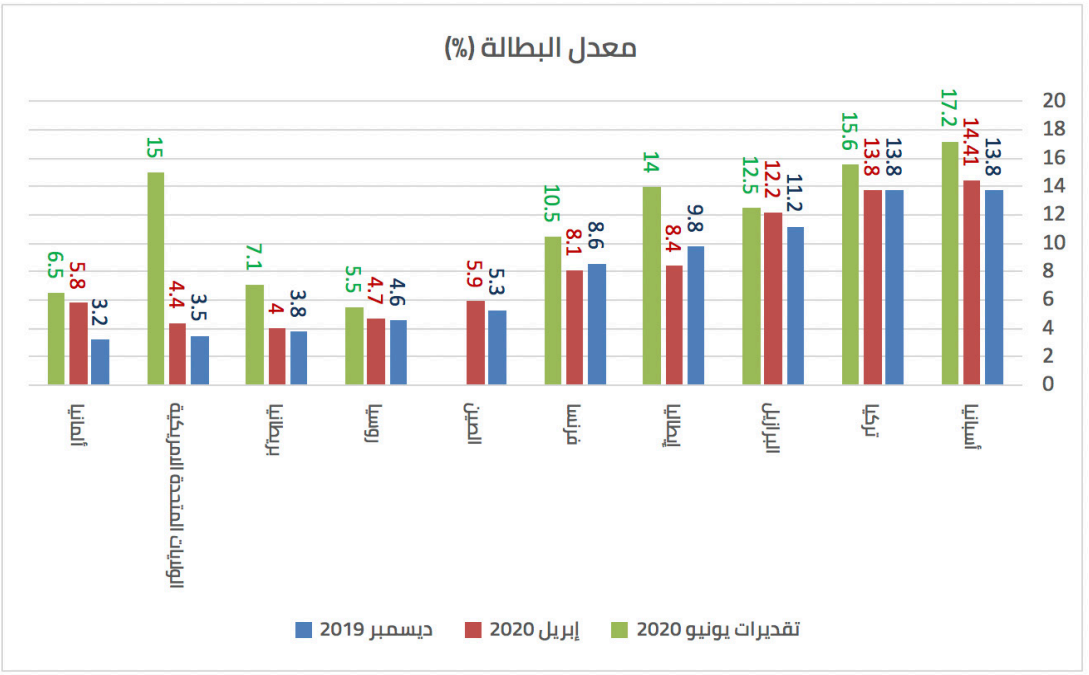
معدل البطالة (%)
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
0
17.2
14.41
13.8
15.6
13.8
13.8
12.5
12.2
11.2
14
8.4
9.8
10.5
8.1
8.6
5.9
5.3
7.1
4
3.8
5.5
4.7
4.6
15
4.4
3.5
6.5
5.8
3.2
أسبانيا
تركيا
البرازيل
إيطاليا
فرنسا
الصين
روسيا
بريطانيا
الولايات المتحدة الأمريكية
ألمانيا
تقديرات يونيو 2020
إبريل 2020
ديسمبر 2019

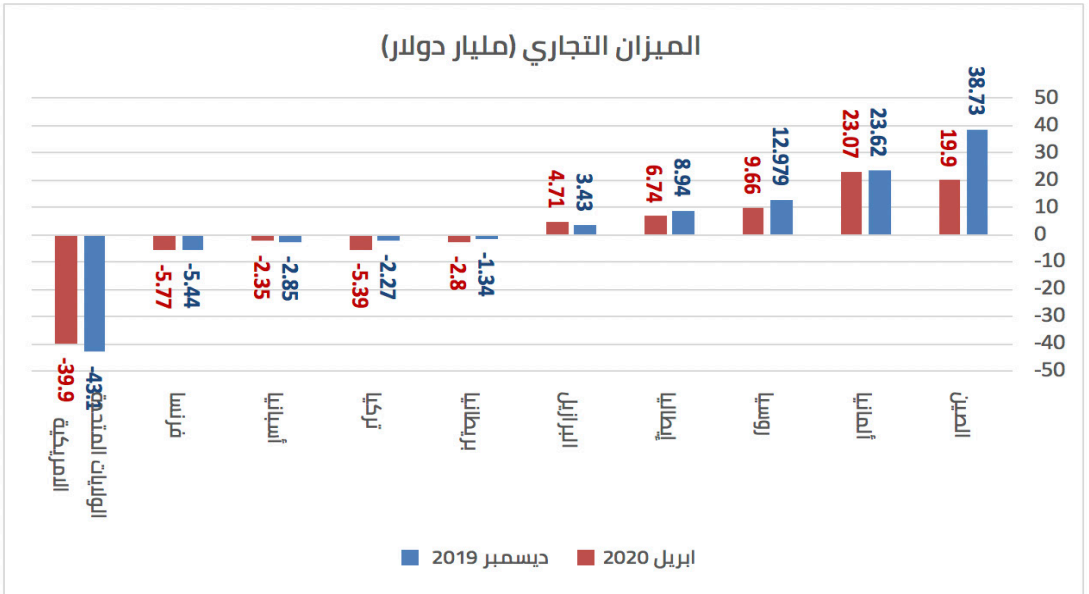
الميزان التجاري (مليار دولار)
50
40
30
20
10
0
-10
-20
-30
-40
-50
38.73
19.9
23.62
23.07
12.979
9.66
8.94
6.74
3.43
4.71
-1.34
-2.8
-2.27
-5.39
-2.85
-2.35
-5.44
-5.77
-43.3
-39.9
الصين
ألمانيا
روسيا
إيطاليا
البرازيل
بريطانيا
تركيا
أسبانيا
فرنسا
الولايات المتحدة الأمريكية
ابريل 2020
ديسمبر 2019

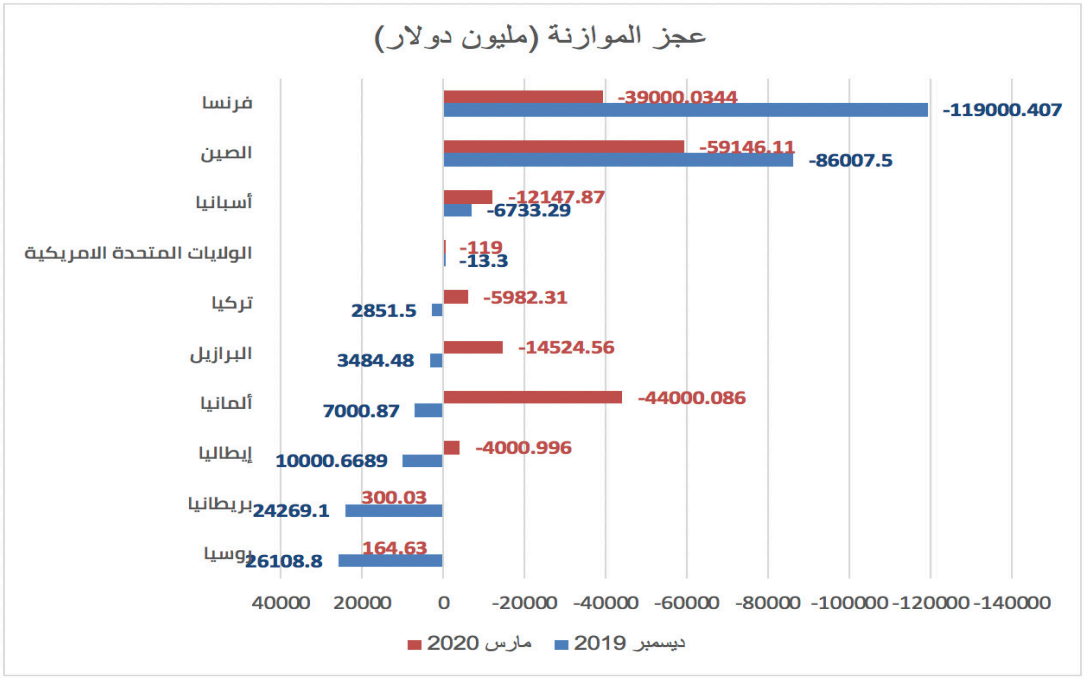
عجز الموازنة (مليون دولار)
فرنسا
الصين
أسبانيا
الولايات المتحدة الامريكية
تركيا
البرازيل
ألمانيا
إيطاليا
بريطانيا
روسيا
-39000.0344
-119000.407
-59146.11
-86007.5
-12147.87
-6733.29
-119
-13.3
-5982.31
2851.5
-14524.56
3484.48
-44000.086
7000.87
-4000.996
10000.6689
300.03
24269.1
164.63
26108.8
40000 20000 0 -20000 -40000 -60000 -80000 -100000 -120000 -140000
مارس 2020
ديسمبر 2019

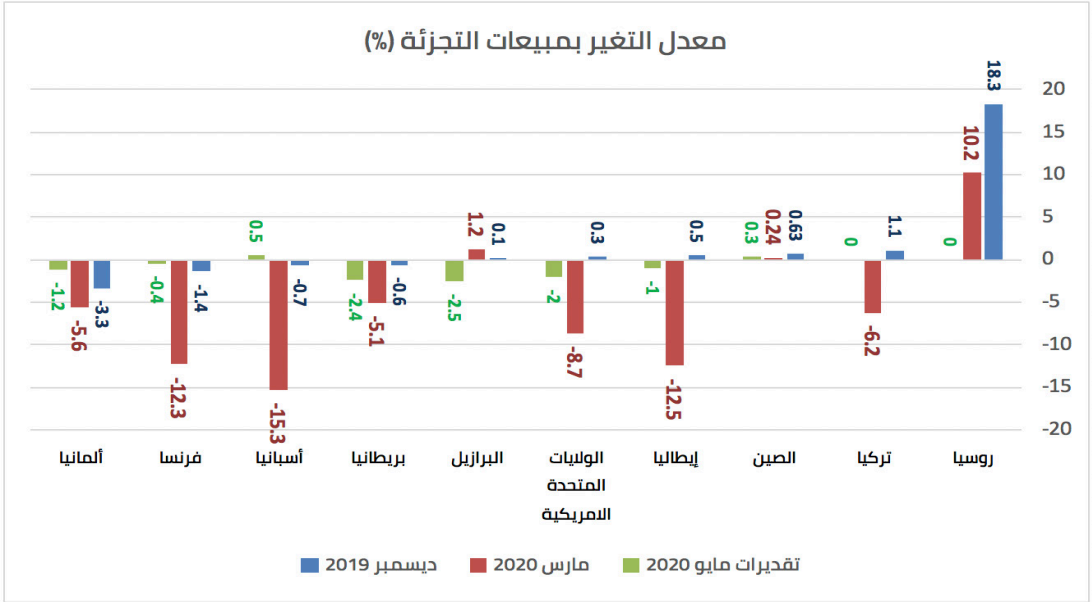
معدل التغير بمبيعات التجزئة (%)
20 15 10 5 0 -5 -10 -15 -20
ألمانيا -1.2 -5.6 -3.3
فرنسا -0.4 -12.3 -1.4
أسبانيا 0.5 -15.3 -0.7
بريطانيا -2.4 -5.1 -0.6
البرازيل -2.5 1.2 0.1
الولايات المتحدة الامريكية -2 -8.7 0.3
إيطاليا -1 -12.5 0.5
الصين 0.3 0.24 0.63
تركيا 0 -6.2 1.1
روسيا 0 10.2 18.3
تقديرات مايو 2020
مارس 2020
ديسمبر 2019

العنوان | 100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون | +20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies